مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 24 /كانون الاول/2025
المجلد(6)- العدد(4)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

مسألة التعويضات الالمانية والموقف الامريكي منها 1943–1960

م . م . هدى رياض عبد الحمزة الخزاعي
كلية العلوم الطبية التطبيقية–جامعة المثنى

الكلمات المفتاحية: التعويضات الالمانية ، لجنة موسكو ، السياسة الامريكية

الملخص:

تناول هذا البحث موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة التعويضات الالمانية عن الحرب العالمية الثانية خلال المدة الممتدة 1943 -1960،وهي الفترة التي شهدت تحولات جوهرية في السياسة الدولية مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة ،وذلك من خلال تسليط الضوء على ثلاثة محاور رئيسة: ركز المحور الأول ،على المفاوضات التي دارت بين الحلفاء حول تحديد حجم وآلية التعويضات خلال المؤتمرات الكبرى (يالطا ، بوتسدام)، وما نتج عنها من خلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتضمن المحور الثاني ،مطالب الدول المتضررة من الحرب والمنظمات اليهودية التي طالبت بتعويضات عن ضحايا المحرقة والدمار الاقتصادي نتيجة ما لحق بها من دمار وخسائر بشرية جراء الحرب ،بينما عُني المحور الثالث لدراسة الموقف الأمريكي الذي اتسم بالتدرج من نهج العقوبة الاقتصادية إلى سياسة إعادة البناء انسجامًا مع التحول في الرؤية الأمريكية نحو إعادة إعمار أوروبا ودمج ألمانيا الغربية في النظام الغربي ،يخلص البحث إلى أن الموقف الأمريكي من التعويضات لم يكن ثابتًا، بل تأثر بالاعتبارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وبالتحول من منطق الانتقام إلى منطق الاحتواء ومجابهة النفوذ السوفيتي في أوروبا.

المقدمة :-

مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبرى في النظام الدولي ،اذ افرزت مشكلات سياسية واقتصادية معقدة كان من ابرزها قضية التعويضات الألمانية كإحدى أهم القضايا التي واجهت الحلفاء المنتصرين، لما لها من أبعاد اقتصادية وسياسية وإنسانية عميقة،إذ شكّلت أحد المحاور الرئيسة في العلاقات الدولية بين الحلفاء المنتصرين ،ولا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي،وقد اكتسب الموضوع أهميته من كونه يعكس التحول في السياسة

الأمريكية من مرحلة ما بعد الحرب إلى بدايات الحرب الباردة، وكيف أسهمت هذه التحولات في إعادة رسم ملامح النظام الدولي،فبعد الدمار الهائل الذي خلّفته الحرب،طالبت الدول المنتصرة بإلزام ألمانيا بدفع تعويضات للدول المتضررة،باعتبارها الطرف المسؤول عن إشعال الحرب، وقد تباينت وجهات نظر الحلفاء حول مقدار وطبيعة هذه التعويضات أدى إلى خلافات عميقة، لاسيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، اذ سعت الولايات المتحدة في البداية إلى تطبيق سياسة صارمة تجاه ألمانيا تتضمن نزع السلاح وتفكيك القاعدة الصناعية كضمانة لعدم تكرار العدوان، كما ظهر في مشروع مورغنثاو،غير أن تطورات الحرب الباردة ومخاوف التوسع السوفيتي دفعت واشنطن إلى تغيير نهجها، فانتقلت من الدعوة إلى العقاب الاقتصادي إلى دعم خطة مارشال وإعادة بناء الاقتصاد الألماني الغربي كحليف في مواجهة الكتلة الشرقية، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول جانبًا حساسًا في التاريخ الدبلوماسي الأمريكي، وهو الموقف من مسألة التعويضات الألمانية خلال المدة (1943–1960)،وهي فترة تميزت بتغيرات جوهرية في السياسة العالمية، من مؤتمرات الحلفاء في الحرب إلى تشكل المعسكرين الشرقي والغربي،وانتهت بتبلور الموقف الأمريكي الداعم لألمانيا الغربية،أما أسباب اختيار الموضوع فتعود إلى ندرة الدراسات العربية التي تناولت موقف الولايات المتحدة من قضية التعويضات، رغم ارتباطها المباشر بإعادة إعمار أوروبا وبالسياسات الأمريكية في الحرب الباردة، اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي،الذي يجمع بين الوصف التاريخي للأحداث والتحليل السياسي للمواقف،بالاستناد إلى مجموعة من المصادر الأولية كالوثائق الرسمية ومذكرات القادة، فضلًا عن المصادر الثانوية من كتب ودراسات أكاديمية تناولت هذه المرحلة، وتهدف الدراسة إلى تحليل تطور الموقف الأمريكي من مسألة التعويضات الألمانية، من الدعوة إلى معاقبة ألمانيا إلى تبني سياسة إعادة إعمارها ودمجها في النظام الغربي، مع إبراز أثر هذا التحول في تشكيل موازين القوى في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية،وبناءً على ذلك، قُسِّم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة: اولها مفاوضات الحلفاء بشأن التعويضات (1943–1946) وما أفرزته من اتفاقات وخلافات،ومن ثم مطالب اليهود وبعض الدول المتضررة من ألمانيا التي سعت إلى ضمان حقوقها المادية والمعنوية، وختاما مع الموقف الأمريكي وتطوره من الدعوة إلى العقاب إلى سياسة إعادة الإعمار، بما يتسق مع المصالح الأمريكية في أوروبا .

المبحث الاول :- مفاوضات الحلفاء في مسألة التعويضات 1943-1946

اولاً: التوجهات الأولى لمسألة التعويضات الالمانية 1943-1945

في 8 أيار 1945 أعلنت المانيا استسلامها غير المشروط، منهية بذلك الحرب في أوروبا [1]، وخرجت من الحرب العالمية الثانية مستنزفة اقتصاديًا، بعدما تكبّدت خسائر مادية هائلة شملت تدمير البنية التحتية والمصانع والمساكن ووسائل النقل والمزارع،فتحوّلت من دولة مزدهرة ذات إمكانات اقتصادية إلى كيان خاضع لسيطرة الدول المنتصرة [2]،وقد سعى الحلفاء إلى معالجة الخسائر التي تكبّدتها الدول الأوروبية نتيجة الدمار، فجعلوا من **قضية التعويضات** محورًا رئيسًا في مفاوضاتهم،لما لها من تأثير مباشر على التوازنات السياسية بين الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي[3]،مع التأكيد على أن فكرة التعويضات لم تنشأ بعد الحرب العالمية الثانية،بل تعود جذورها إلى معاهدات ما بعد الحرب العالمية الأولى، ووفقًا للمادة (231) من معاهدة فرساي 1919[4]،دافع الحلفاء عن موقفهم معتبرين أن الألمان مسؤولون عن اندلاع الحرب العالمية الأولى،وبالتالي مُلزمون بدفع التعويضات[5]،وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية،عُقدت مؤتمرات عدة جمعت الحلفاء بهدف رسم الخطط العسكرية من ناحية، وتحديد المبادئ الأساسية التي يقاتلون من أجلها من ناحية أخرى[6]،ففي الفترة ما بين 19 و30 تشرين الأول 1943 انعقد **مؤتمر موسكو** الذي جمع وزراء خارجية الدول الكبرى الثلاث: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي،وكان من أبرز أهدافه وضع الخطوط العريضة للتعامل مع ألمانيا بعد انتهاء الحرب،وأسفر عن صدور **"إعلان موسكو"** الشهير، الذي نصّ على تحميل ألمانيا مسؤولية جرائمها وإلزامها بتقديم تعويضات مناسبة للدول والشعوب التي عانت من العدوان النازي[7]،وشكّل هذا الإعلان الإطار الأول الذي اتفقت فيه القوى الكبرى على إدراج قضية التعويضات ضمن عملية إنهاء الحرب رغم أنه لم يتضمن تفاصيل عملية دقيقة بشأن آليات التنفيذ[8]،ومن ثم اعتمدت المؤتمرات الكبرى — مثل يالطا ثم بوتسدام — لتحديد المبالغ المستحقة على ألمانيا كديون حرب، وفضّل الحلفاء التعويضات العينية بدلاً من النقدية، تفاديًا للصراعات التي نشبت بعد الحرب العالمية الأولى بسبب الخلاف حول التعويضات المالية المباشرة[9]،وفي أيلول 1944 عُقدت في العاصمة البريطانية لندن اجتماعات للخبراء الاقتصاديين الأمريكيين والبريطانيين لوضع تصور أولي لكيفية التعامل مع الاقتصاد الألماني بعد الاستسلام[10]،وتركّزت النقاشات على المقترح الذي قدمه وزير المالية الأمريكي هنري مورغنثاو (Henry Morgenthau)[11]،المعروف بـ"مشروع مورغنثاو"، الذي دعا إلى تدمير القدرات الألمانية ومنعها من إعادة بناء قوتها،من خلال تحويلها إلى دولة زراعية رعوية،وذلك بإزالة الصناعات

الثقيلة،وخاصة العسكرية منها،الا ان سلبيات متعددة طالت هذه الخطة على المستويين فعلى الصعيد الداخلي كان تحويل ألمانيا إلى بلد زراعي سيؤدي إلى إفقار المجتمع الألماني وحرمانه من مقومات الحياة الصناعية،بما ينعكس سلبًا على قدرته في دفع التعويضات التي سيفرضها الحلفاء،أما على الصعيد الخارجي،فإن تدمير المنشآت الصناعية الألمانية كان سيحرم الدول الأوروبية الأخرى من المنتجات الصناعية الألمانية التي اعتادت الاعتماد عليها[12]،كما تبادل الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت[13]،والزعيم السوفيتي جوزيف ستالين [14]،عدة رسائل خلال أواخر عام 1944،تناولت فكرة تقسيم ألمانيا إلى مناطق احتلال وتوزيع أعباء التعويضات بين الحلفاء،وأسهمت تلك المراسلات في تهيئة الأرضية **لمؤتمر يالطا** 1945،الذي أقرّ مبدأ التعويضات بصورة رسمية[15]،وفي شبه جزيرة القرم[16](4–12 شباط1945)،بدأ الحلفاء أولى المفاوضات الرسمية بشأن مبدأ إلزام ألمانيا بالتعويضات،بمشاركة القادة الثلاثة: روزفلت،وتشرشل[17]،و ستالين،وقد تناول المؤتمر قضايا سبق طرحها في لقاءات سابقة [18]، أبرزها استسلام ألمانيا غير المشروط، وتقسيمها إلى مناطق احتلال تُدار بشكل مشترك بين الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي [19]،وخلال المؤتمر بدأت أولى النقاشات الجادة بشأن مسألة التعويضات،حيث أُقر مبدئيًا بأن تتحمل ألمانيا مسؤولية تعويض الأضرار الهائلة التي تسببت بها الحرب،ولا سيما تلك التي لحقت بالاتحاد السوفيتي الذي تكبّد خسائر بشرية ومادية جسيمة،غير أن الخلافات برزت مبكرًا حول آليات تحديد حجم هذه التعويضات وسبل تحصيلها: هل تكون عبر نقل مباشر للموارد والمعدات،أم بدفعات مالية لاحقة[20]،ولهذا الغرض اتفق الحلفاء على تشكيل **"لجنة التعويضات"**، ومقرها موسكو، لتضع خطة تفصيلية تنظم التعويضات الألمانية،وخلال المؤتمر طُرحت للمرة الأولى أرقام تقديرية[21]،و حدد بصفة مبدئية مبلغ(20) الف مليون دولار كتعويضات حربية [22]،كما وافق روزفلت وتشرشل على المبلغ المقترح من ستالين،والذي تراوح بين (20–22) مليار دولار[23]،إلا أنهما أبديا تحفظهما خشية أن يؤدي ذلك إلى تدمير الاقتصاد الألماني بالكامل،وبالتالي تحميل كل من بريطانيا والولايات المتحدة عبء تمويل ألمانيا وإعالتها اقتصاديًا كما حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى،وقد ردّ ستالين على هذا التحفظ بالقول إن المبلغ يعادل ما تنفقه بريطانيا بصورة نهائية [24]،أما الوفد الأمريكي، فقد شدّد على ضرورة أن تُدار عملية التعويض بطريقة لا تؤدي إلى تجويع الشعب الألماني انهيار الاقتصاد الأوروبي [25].

بعد استسلام المانيا مباشرة انعقد مؤتمر **بوتسدام** في الفترة ما بين 17 تموز و2 آب 1945، وقد شارك فيه كل من الرئيس الأمريكي هاري ترومان [26]، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل الذي خَلَفه لاحقًا كليمنت أتلي [27]، والزعيم السوفيتي جوزيف ستالين، وخلال المؤتمر اتُّفق على أن تحصل التعويضات من كل منطقة احتلال على حدة،بحيث تنال كل دولة حليفة نصيبها من حصتها في ألمانيا،وبموجب هذا الاتفاق،سُمح للاتحاد السوفيتي بالحصول على تعويضات من منطقته الشرقية،إضافة إلى نسبة محددة من مناطق الاحتلال الغربية[28]وقد جاء هذا القرار نتيجة تسوية سياسية مؤقتة بين الحلفاء،إذ أصرّ الزعيم السوفيتي ستالين على أن حجم الدمار الذي لحق بالاتحاد السوفيتي يفوق خسائر بقية الحلفاء مجتمعة،وطالب بتعويضات ضخمة تُستوفى من كامل الأراضي الألمانية،وحرصت الولايات المتحدة وبريطانيا على تفادي القطيعة مع موسكو في تلك المرحلة،فوافقتا على منح السوفييت نسبة من المعدات الموجودة في الغرب مقابل تزويد مناطق الاحتلال الغربية بمواد غذائية وخامات أولية من الشرق لضمان استمرار ألمانيا كوحدة اقتصادية متوازنة،كما أرادت واشنطن ولندن من هذا الترتيب احتواء المطالب السوفيتية ضمن إطار محدد يمنع موسكو من المطالبة بمزيد من السيطرة المباشرة على المناطق الغربية،ومن ثم،فإن سماح الحلفاء للسوفييت بالحصول على جزء من التعويضات الغربية لم يكن اعترافًا بحق اقتصادي مباشر،بل حلًّا وسطًا سياسيًا مؤقتًا للحفاظ على تماسك التحالف المنتصر ومنع تفككه في أعقاب الحرب مباشرة[29]،غير أنّ هذه الترتيبات لم تخلُ من خلافات حادة بين موسكو من جهة، وواشنطن ولندن من جهة أخرى،ولا سيما بشأن حجم الصناعات الألمانية التي يمكن تفكيكها ونقلها إلى الشرق[30]،وقد نصّ **"إعلان بوتسدام"** على أن "ألمانيا لن تُعامل كوحدة اقتصادية واحدة في ما يتعلق بالتعويضات"،وهو ما أدى لاحقًا إلى بروز اختلالات واضحة في مستويات التعويض بين المناطق الغربية التي أصبحت والمناطق الشرقية[31]،وفي أيلول 1945 قدّم وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيرنز[32]،مقترحًا جديدًا بشأن التعويضات،نصّ على أن يُنقل إلى الاتحاد السوفيتي ما نسبته 40%من المنتجات الصناعية في منطقة الرور الألمانية،منها 25% مقابل تزويد مناطق الاحتلال الغربية بالمواد الغذائية والمعادن، بينما تُمنح النسبة المتبقية البالغة 15% مجانًا خلال المرحلة نفسها [33]، وقد خصّص الحلفاء بندًا مؤلفًا من تسع فقرات لتحديد آليات تنفيذها:

1- يحصل الاتحاد السوفيتي على نصيبه من التعويضات، عبر الاستيلاء على الموجودات الألمانية ضمن منطقته المحتلة، أو من الممتلكات الألمانية الموجودة في الخارج.

2- يتكفل الاتحاد السوفيتي بتسوية مطالب بولندا في التعويضات، وذلك عبر منحها حصة من منطقة احتلاله.

3- تُحدد خلال ستة أشهر قيمة المعدات واللوازم المنقولة من المناطق الغربية إلى الاتحاد السوفيتي، والمُحتسبة ضمن التعويضات.

4- تتنازل الحكومة السوفيتية عن الذهب الذي استولى عليه الحلفاء في ألمانيا [34].

5- تحصل الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى على تعويضاتها من المناطق الغربية التي تحتلها، إضافة إلى الموجودات الألمانية في الخارج [35].

6- لا يحق للحلفاء الآخرين المطالبة بأسهم في الشركات الواقعة في المناطق الشرقية، ولا بالاستثمارات الألمانية في بلغاريا وفنلندا والمجر ورومانيا وشرق النمسا [36].

7- نقل الرساميل الصناعية الرئيسة، وتُسلّم المنتجات واللوازم الصناعية إلى الاتحاد السوفيتي مقابل منتجات أخرى تُدفع على أقساط خلال خمس سنوات من تاريخ التصريح، باعتبار أن ذلك ضروري لاستقرار الاقتصاد الألماني في أوقات السلم.

8- تتنازل الحكومة السوفيتية عن مطالبها في المشاريع الألمانية في المناطق الغربية، باستثناء الممتلكات الألمانية الخارجية في الدول غير المشمولة بالفقرة السابقة [37].

استمرت النقاشات حول مسألة التعويضات، وأظهرت الأحكام المتعلّقة بها صعوبة تنفيذها في السنوات التالية،حتى إنها شكّلت سببًا متكررًا للجدل بين الحلفاء، وكان من المقرّر أن تُعقد مفاوضات إضافية في موسكو ولاحقًا في بوتسدام لمعالجة هذا الملف[38]،الا ان المسألة لم تحظَ بنقاش واسع داخل الولايات المتحدة أثناء الحرب،إذ اقتصرت على مستوى الوكالات الصغرى في وزارة الخارجية أو اللجان الفرعية في مجلس الشيوخ، وقد تناولت هذه الجهات،قبل عام 1945،تقديرات متباينة بشأن حجم ما يمكن لألمانيا أن تدفعه،حيث افترضت إحدى لجان وزارة الخارجية الأمريكية أن التعويضات قد تتراوح بين عشرة مليارات إلى خمسين مليار دولار[39]،وفي خضم هذه التقديرات،اقترح ستالين مبلغ عشرة مليارات دولار كأساس للتعويضات،في حين عبّر تشرشل عن تخوّفه من فرض مبالغ ضخمة،مستحضرًا تجربة تعويضات الحرب العالمية الأولى وما خلّفته من آثار سلبية،أما الرئيس الأمريكي روزفلت،فقد شدّد على أن الأولوية ينبغي أن تكون لمستقبل الشعب الألماني،وأنه ليس من الحكمة أن تُسلب موارد ألمانيا من جهة،ثم تُنفق مبالغ طائلة لإعانتها من جهة أخرى[40]،غير أن إصرار ستالين على موقفه دفع الأطراف إلى الاتفاق على تشكيل لجنة خاصة للتعويضات تكون مباحثاتها قائمة على أساس المبلغ الذي اقترحه

السوفييت، وقد اختُتمت الجلسة آنذاك بإقرار هذا التوجّه، ثم استمر الاجتماع لاحقًا، حيث اتفق الحاضرون أن تكون الأولوية في تحصيلها للدول التي تحمّلت العبء الأكبر من الحرب وساهمت في تحقيق النصر،وأن تُسدَّد هذه التعويضات بمواد أولية تُقسّط على عشر سنوات[41]، وتقرر أن تكون التعويضات التي تتحملها ألمانيا على ثلاثة أشكال [42].

أ. تسليم السلع والآلات والاستثمارات الألمانية في الخارج،و المعدات الصناعة والنقل،على أن تُنقل هذه الممتلكات خارج ألمانيا خلال عامين لضمان تدمير القوة الصناعية الألمانية.

ب. استغلال عنصر العمل الألماني.

ت. نقل نسبة سنوية من الإنتاج الجاري في ألمانيا إلى الدول المتضرّرة [43].

وقد أُوكلت مهمة إدارة التعويضات إلى ممثلين عن الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي،كما أوضح الحلفاء في البيان الختامي للمؤتمر أن هدفهم الرئيس القضاء على النزعة العسكرية والنازية في ألمانيا وعدم عودتها مستقبلًا بما قد يهدد السلام العالمي[44].

ثانياً : لجنة موسكو للتعويضات وتطور المفاوضات (1945–1946)

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية،سارعت الدول المنتصرة إلى تأسيس لجان مالية متخصصة تُعنى بتقدير حجم الدمار وتحديد كيفية توزيع التعويضات بين المتضررين، وذلك مع الحرص على تجنّب تكرار أخطاء معاهدة فرساي،التي أسفرت نتائجها عن تداعيات كارثية على الاستقرار الأوروبي عقب الحرب العالمية الأولى[45]،وبناءً على اتفاق يالطا،جرى تشكيل لجنة موسكو للتعويضات بمشاركة ممثلين عن الحلفاء،للنظر في آليات تنفيذ قرار التعويضات،وقد رفعت الدول المتضررة مطالبها بالحصول على حصص مادية من المصانع والمعدات والسكك الحديدية والمواد الخام وحتى من القوى العاملة الألمانية،لتكون جزءًا من خطة التعويض[46]،وفي هذا السياق،شُكّلت لجنة خاصة ساهمت فيها فرنسا لحل هذه المعضلة،وعقدت اجتماعها الأول في موسكو ما بين 9 تشرين الثاني و21 كانون الثاني 1945، قبل أن تستأنف اجتماعاتها في باريس بتاريخ 14 كانون الثاني 1946،وقد خلصت اللجنة إلى اعتماد الإنتاج الزراعي والصناعي لتسوية الميزان التجاري الألماني،مع جعل التعويضات مأخوذة بشكل أساسي من المعامل والمصانع الألمانية [47]،وبحسب ما تقرر، فقد حصل الاتحاد السوفيتي على 50% من مجموع قيمة التعويضات،منها 45% تُقتطع من منطقة الاحتلال السوفيتي في ألمانيا،بالإضافة إلى 5% من المجموع المقتطع من مناطق الاحتلال الغربية الثلاث،أما الحلفاء الغربيون، فقد نالوا 45% من قيمة التعويضات،مع إضافة 5% أخرى من المنطقة السوفيتية، إلا أن هذا الاتفاق جاء مناقضًا

تمامًا لما سبق إقراره في مؤتمر بوتسدام، وقد حرص السوفييت في مناطقهم على تفكيك المصانع الألمانية بشكل مكثف،بل عمدوا إلى نقل العمال الألمان مع المصانع إلى داخل الاتحاد السوفيتي[48]،وقد أثار هذا الملف خلافًا حادًا[49]بين الاتحاد السوفيتي،الذي طالب بتعويضات ضخمة بلغت قيمتها 20 مليار دولار تعويضًا عن خسائره البشرية والمادية الهائلة،وبين الولايات المتحدة،التي أصرت على ضرورة مراعاة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في ألمانيا خشية حدوث انهيار جديد يعرقل مشاريع إعادة إعمار أوروبا [50]،وزادت الصعوبة أمام اللجان بسبب العجز عن تقدير الخسائر بدقة، لا سيما في مناطق أوروبا الشرقية والبلقان،حيث لم تتوافر سجلات موثقة للأضرار،مما أدى إلى تفاوت كبير في الأرقام[51]،كما تم إنشاء لجان متخصصة بهدف إحصاء المنشآت الصناعية الألمانية التي يمكن تفكيكها ونقلها كجزء من التعويضات المقررة على ألمانيا بعد الحرب،وقد استندت هذه العملية إلى تقارير أعدها خبراء بريطانيون وأمريكيون،كان تركيزها على تحديد المصانع العسكرية الثقيلة وشبكات السكك الحديدية والمعدات الكيميائية ذات القيمة الاستراتيجية العالية[52]،وفي هذا السياق،قامت القوى الحليفة بتأسيس «اللجنة المشتركة للتعويضات» Allied Reparations Committee التي اتخذت من بروكسل مقرًا لها ،لتضطلع بمهمة تنسيق عملية نقل الموارد الألمانية وتوزيع الحصص بين الدول المستحقة ،وتشير وثائق الأرشيف البريطاني إلى أن هذه اللجنة واجهت تحديات فنية ولوجستية معقدة،تمثلت بشكل أساسي في التفاوت الواضح بين نسب الإنتاج الصناعي في مناطق الاحتلال المختلفة،إضافةً إلى محاولات بعض الصناعات الألمانية التهرب من الالتزامات عبر إخفاء المعدات الثمينة أو عرقلة عمليات التفكيك[53]،وبالتوازي مع ذلك،كانت المفاوضات لا تزال متواصلة بين الحلفاء الأربعة بشأن تحديد المستوى الصناعي المناسب لألمانيا في المرحلة التي أعقبت الحرب،وقد أُنيطت هذه المهمة بمجلس الحلفاء للمراقبة الذي شكل بدوره لجنة خاصة هدفت إلى ترجمة مقررات مؤتمر بوتسدام إلى قرارات عملية واضحة تتعلق بمستقبل الصناعة والاقتصاد الألماني،وبعد سلسلة طويلة من المباحثات الشاقة والمعقدة،أصدرت اللجنة في 26 آذار 1946قراراتها الملزمة التي كان على ألمانيا تنفيذها، والتي تضمنت النقاط الآتية [54] : -

1. خفض الإنتاج الصناعي الألماني من خلال تفكيك المصانع الزائدة عن الحاجة ونقلها إلى بلدان الحلفاء كتعويضات،أو تدميرها في مواقعها إذا تعذرت عملية التفكيك.
2. إلغاء كامل لتسليح ألمانيا، وذلك بمنعها من إنتاج أي نوع من المعدات الحربية، بما في ذلك الأسلحة والذخائر والطائرات والسفن والدبابات [55].

3. إلزام ألمانيا بتقديم التعويضات خلال عامين من تاريخ التوقف الكامل للمقاومة، على أن تُستقطع هذه التعويضات من داخل المقاطعات الألمانية أو خارجها [56].
4. تقييد المعيشة في ألمانيا بحيث لا يتجاوز مستوى المعيشة في بقية الدول الأوروبية.
5. حظر إنتاج ألمانيا لجميع أنواع المعدات اللاسلكية والوقود والمطاط الصناعي والأمونيا الصناعية والألمنيوم الخام، بالإضافة إلى الآلات والورش الثقيلة .
6. تحديد إنتاج المانيا من الصلب ٧،٥مليون طن،والنحاس48%والزنك60% والقصدير والرصاص٥٠%والنيكل١٨%والصناعات الكمالية٥٦%السيارات140ألف سيارة[57].

وبسبب هذه السياسات،التي وُصفت بالنهب،قرر الحلفاء الغربيون في 26نيسان 1946 وقف التعويضات المقدمة إلى السوفييت،الأمر الذي دفع الاتحاد السوفيتي لاحقًا إلى الاعتماد على موارده الذاتية للنهوض الاقتصادي[58]،كما اتخذت القوى الغربية إجراءات عملية ردًّا على عملية التفكيك السوفيتية المكثفة،فقد قرّرت اللجنة المشتركة للتعويضات التي اجتمعت في نهاية الشهر إيقاف عمليات نقل بعض المعدات إلى الاتحاد السوفيتي مؤقتًا،وذلك احتجاجًا على ما وصفته بممارسات "التفكيك المفرط" التي تؤدي إلى إضعاف بنيات الإنتاج في ألمانيا وإلحاق أضرار طويلة الأمد بالاقتصاد الأوروبي ككل،وبموجب قرارات نيسان تلك،جرى وضع سقوف زمنية وتقنية لعمليات التفكيك،وكُلِّفَت لجان مختصة بإعداد قوائم مُحكَمة للمصانع والآلات المسموح بنقلها،مع إلزام السوفييت بتقديم مقابل من المواد الغذائية والمواد الخام خلال فترة التبادل،وقد شكّل قرار نيسان انعطافه مهمة تمهّدت لاحقًا لتراجع نسبي في مطالب التعويض النقدي لصالح تعويضات عينية مُقنَّنة [59]وفي أواخر عام 1946،خلصت اللجان إلى التوصية بعدم فرض تعويضات نقدية مباشرة على ألمانيا،وإنما اعتماد مبدأ الدفع "عينًا" عبر تسليم الآلات والمعدات والمنتجات الصناعية،بل وحتى القوى العاملة، وقد لاقى هذا التوجه قبولًا من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا،بينما رفضه الاتحاد السوفيتي واعتبره التفافًا على حقوقه في التعويض[60]،وبسبب هذه الخلافات،لم يصدر عن اللجنة أي قرار ملزم،وتمت إحالة الموضوع إلى مفاوضات ثنائية مباشرة بين ألمانيا والدول المتضررة[61]،كما ان فشل اللجنة في التوصل إلى إجماع شامل عكس بوضوح تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول كيفية تنفيذ التعويضات وتأثيراتها على مستقبل ألمانيا الاقتصادي والسياسي[62].

المبحث الثاني : مطالب اليهود وبعض الدول المتضررة من المانيا الغربية

طُرحت فكرة التعويضات لأول مرة على جدول أعمال المؤتمر اليهودي العالمي المنعقد في نيويورك في تشرين الثاني 1944،حيث نوقشت خطط متعددة بهذا الخصوص،وفي 20 أيلول من العام نفسه،وجه حاييم وايزمان (Haim Weizmann)[63]،رئيس المنظمة الصهيونية، مذكرة إلى الدول المنتصرة في الحرب تضمنت تقديراً للخسائر المادية التي لحقت باليهود قُدرت بنحو ملياري جنيه إسترليني غير أنّ الرد الألماني جاء بالرفض،معتبراً أنّ الطلب الإسرائيلي يفتقر إلى الأسس الواقعية والقانونية،وقد لقي هذا الموقف دعماً من الولايات المتحدة بحجة أنّ الوقت لم يكن مناسباً لطرح هذه المطالب ورغم الرفض الأولي،فإن وايزمان لم يتوقف،إذ عاد وأثار مسألة التعويضات مرة أخرى خلال محاكمات نورمبرغ (Nuremberg Trials)[64]، الخاصة بكبار القادة النازيين في 20 تشرين الأول 1945،إلا أنّ طلبه رُفض مرة أخرى للأسباب نفسها[65]،وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية،بدأ اليهود في تكثيف مطالبهم المتعلقة بالتعويضات من ألمانيا، وذلك من خلال رسالة موجهة إلى الحلفاء الأربعة تضمنت تقديراً للخسائر البشرية والمادية التي ألحقها النازيون باليهود،وقدرت تلك الخسائر بنحو ثمانية مليارات دولار،ورأت المنظمات اليهودية أنه يتعين على ألمانيا دفعها كتعويضات لإعادة تأهيل ضحايا الملاحقات العنصرية والدينية [66]وفي شباط 1947 وجّهت اللجنة اليهودية الأميركية والكونغرس اليهودي العالمي مذكرات رسمية إلى حكومات الحلفاء تطالب فيها باعتبار ممتلكات اليهود المصادرة جزءًا من التعويضات الألمانية،على أن تُدار تلك الأموال لاحقًا من قبل صندوق يهودي دولي لإعادة إعمار حياة الناجين من المحرقة، كما شهد العام نفسه جدلًا واسعًا في الأوساط السياسية الأميركية حول إمكانية تضمين التعويضات اليهودية ضمن مشروع المساعدات الاقتصادية الأوروبية الذي كان يُحضّر له آنذاك،والذي عُرف لاحقًا بمشروع مارشال1947[67]،وقد برز داخل الإدارة الأميركية اتجاهان: أحدهما يؤيد إدراج التعويضات ضمن برنامج إعادة الإعمار لتخفيف العبء عن ألمانيا الغربية،والآخر يرى ضرورة فصل التعويضات عن المساعدات لتجنّب إثارة الحساسية الألمانية،وأسهمت هذه التطورات في إعادة رسم الإطار القانوني والسياسي للتعويضات،إذ انتقلت القضية من مستوى اتفاقات الحلفاء إلى مستوى المطالب المدنية والإنسانية الدولية[68]،وكان لتأسيس مجلس الحلفاء الاقتصادي في المانيا عام 1948دورا في تنظيم إنتاج الفحم والصلب في منطقة الرور تحت إشراف دولي، وذلك بعد رفض الولايات المتحدة وبريطانيا للمطالب الفرنسية بضمّ الرور أو وضعها تحت إدارة خاصة، وقد أدّى هذا القرار إلى تقليص

التعويضات الصناعية المرسلة إلى الاتحاد السوفيتي،لأن واشنطن رأت أن تفكيك المصانع يتعارض مع هدفها في إنعاش الاقتصاد الألماني الغربي[69].

وقد شهدت اول مبادرة عملية في 11 تشرين الثاني 1949،لموافقة إسرائيل على قبول عشرة ملايين مارك ألماني من الحكومة الألمانية لاستخدامها في إسكان المهاجرين اليهود الوافدين إليها،وبحلول عام1950 بدأت الولايات المتحدة تبلور سياسة جديدة تجاه ألمانيا الغربية تتلخص في تشجيع المفاوضات الثنائية بين بون والدول المتضررة بدلاً من الاعتماد على لجان الحلفاء،جاء ذلك بعد توقيع اتفاقية بون الاقتصادية1950التي منحت الحكومة الألمانية الاتحادية حرية أوسع في إدارة مواردها المالية،مقابل التزامها بتعويض بعض الدول الأوروبية المتضررة من الاحتلال النازي،كما شجّعت واشنطن ألمانيا الغربية على الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل والمنظمات اليهودية بشأن تعويض ضحايا المحرقة،بهدف تحسين صورتها الدولية وتأكيد انفصالها السياسي عن ألمانيا النازية السابقة،وفي الوقت نفسه،ربطت الولايات المتحدة سياستها الاقتصادية الجديدة بـ إعادة تسليح أوروبا الغربية عبر "خطة الدفاع المشترك"، وهو ما جعل إعادة إعمار ألمانيا ضرورة أمنية لا اقتصادية فقط،ونتيجة لذلك،انخفضت حدة المطالب بالتعويضات الجماعية، وبدأت مرحلة جديدة من التعويضات الانتقائية التي استهدفت فئات أو دولًا محددة[70]،وفي 2 آذار 1951، تقدمت إسرائيل بمذكرة إلى الدول الأربع التي كانت تحتل ألمانيا،طالبت فيها بتعويضات تصل إلى مليار ونصف المليار دولار،باعتبارها تمثل مطالب جميع اليهود الذين تضرروا من الحكم النازي[71]،وقد اعتبرت إسرائيل هذه المبالغ دفعة عاجلة لإعادة توطين نصف مليون لاجئ يهودي في فلسطين،وسبق بدء المحادثات بين الطرفين إعلان المستشار الألماني كونراد أديناور،في جلسة البوندستاغ بتاريخ 27 أيلول 1951،بناء على طلب الجانب الإسرائيلي،حيث صرح بأنّ الجرائم النازية ارتُكبت باسم الشعب الألماني كله،وبالتالي فإن التعويضات المادية والمعنوية باتت واجباً محتماً وبعد موافقة الألمان على الطلب الإسرائيلي بدأت محادثات سرية في آذار ١٩٥٢ وانتهت بتوقيع **لوكسمبورغ** Luxemburg اتفاقية التعويضات الألمانية الإسرائيلية في 10 أيلول ١٩٥٢،في لوكسمبورغ لأنها لم ترغب في توقيعها على الأراضي الألمانية لاعتبارات أخلاقية بحسب وجهة النظر الإسرائيلية[72]،واعترفت ألمانيا الاتحادية بموجب تلك الاتفاقية بالتعويضات لاسرائيل،وعليها أن تلتزم بتلك الاتفاقية لكسب ود المعسكرات الغربية [73]،وقد شكّل هذا الاتفاق سابقة في العلاقات الدولية،إذ لم يكن مألوفاً أن تدفع دولة قائمة تعويضات مباشرة لدولة حديثة التأسيس، باسم ضحايا لم يكونوا يحملون

جنسيتها في فترة وقوع الجرائم [74]،نصّت الاتفاقية على تعويض شامل قدره 3.5 مليار مارك ألماني، يُوزّع على النحو الآتي:

1- . 1.5 مليار مارك ألماني تدفعها ألمانيا الغربية إلى إسرائيل خلال اثني عشر عامًا،على شكل منتجات وبضائع ومعدات صناعية لدعم الاقتصاد الإسرائيلي.

2- 450 مليون مارك ألماني تُدفع نقدًا إلى مؤتمر المطالب اليهودية العالمية لتوزيعها على الناجين من المحرقة في مختلف أنحاء العالم.

3- التزام ألمانيا الغربية بتقديم خدمات للمؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية في مجالات الصناعة والنقل والطاقة، تعويضًا عن الأضرار غير المادية[75].

تضمنت الاتفاقية أيضًا بنودًا سياسية غير معلنة تقضي بأن تعترف إسرائيل بـ جمهورية ألمانيا الاتحادية كدولة شرعية تمثل الشعب الألماني،وهو ما منح بون شرعية دولية كانت في أمسّ الحاجة إليها آنذاك،ومن جانب آخر،أكدت الحكومة الألمانية في نص الاتفاقية أن هذه التعويضات لا تمثل سوى خطوة أولى رمزية للتكفير عن جرائم النظام النازي ضد اليهود،وأنها لا تعفي ألمانيا من مسؤوليتها الأخلاقية في المستقبل، وقد واجهت الاتفاقية معارضة شديدة في إسرائيل من قِبل بعض الأحزاب والحركات التي رأت أن "قبول المال الألماني" يمثّل تنازلاً أخلاقيًا عن دماء ضحايا المحرقة،كما واجهت معارضة داخل ألمانيا نفسها من أحزاب اعتبرت المبلغ باهظًا ومع ذلك،صُدّق عليها رسميًا في اذار 1953 ودخلت حيز التنفيذ،لتصبح أساسًا قانونيًا لجميع اتفاقيات التعويضات اللاحقة التي أبرمتها ألمانيا الغربية مع الدول والأفراد المتضررين من الحرب[76]،وفي نفس العام،صدر القانون الاتحادي الألماني،الذي نصّ في أحد بنوده على المشاركة المحلية في تعويض الأشخاص الذين لحقت بهم أضرار خلال وجودهم داخل حدود ألمانيا في عهد الرايخ الثالث،وقد شكّل هذا البند إشارة واضحة إلى اليهود،إذ تبيّن أن ما يقارب80%من المستفيدين كانوا من اليهود الذين أصبحوا يعيشون خارج ألمانيا الغربية بعد الحرب،وبذلك تحولت مدفوعات التعويضات الفعلية إلى شكل جديد،بحيث لم تُدفع للدول الأجنبية،بل إلى مواطنيها المتضررين بصورة فردية،وبفعل الضغوط الأمريكية،جرى اعتماد أسس مختلفة تماماً في حساب تلك التعويضات، وهو ما أدى إلى بلوغ مبالغ هائلة مقارنة بالتعويضات الحكومية التقليدية المفروضة على ألمانيا الغربية،فقد وصلت المدفوعات على مدى أربعة عقود إلى ما يقارب 65 مليار مارك ألماني، تدفقت من جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى الكيان الصهيوني [77] . وفضلاً عن ذلك،شرعت ألمانيا الغربية في فتح قنوات تفاوض جديدة مع عدد من الدول

الأوروبية التي تضررت من النازية،وذلك في سبيل التوصل إلى اتفاقيات ثنائية،والتي اقتصرت غالبيتها على تعويض الحكومات عن خسائر،شملت البنية التحتية والمرافق العامة[78]،وقد واجهت هذه الاتفاقيات العديد من العراقيل السياسية والقانونية،إضافة إلى الجدل بشأن ما إذا كانت هذه الاتفاقيات تُغلق الباب قانونيًا أمام أي مطالب مستقبلية[79]،وفي هذا الإطار،عقدت جمهورية ألمانيا الاتحادية عدة اتفاقيات تعويض مع ثمانية بلدان من أوروبا الغربية،بلغ مجموع قيمتها حوالي 825 مليون مارك ألماني[80]،ومنها الاتحاد السوفيتي الذي تكبد خسائر بشرية واقتصادية هائلة خلال الحرب،وعلى الرغم من أن معظم التعويضات استُوفيت من ألمانيا الشرقية،إلا أن موسكو مارست ضغوطًا أيضًا على ألمانيا الغربية لتقديم جزء من التعويضات،وذلك من خلال تفكيك بعض الصناعات ونقلها إلى الاتحاد السوفيتي،فضلًا عن المطالبة بمساهمات مالية عبر اتفاقيات لاحقة[81]،فضلا عن ما نقل من عددًا كبيرًا من العلماء والخبراء والفنيين الألمان،كان من بينهم نحو 600 عالم ومهندس،إضافة إلى عائلاتهم التي بلغ تعدادها ما يقارب 26 ألف نسمة[82]،فقد قاموا بتفكيك ونقل ما يقرب من 13 ألف مصنع،وأكثر من 4500 ميل من خطوط السكك الحديدية الألمانية إلى داخل الاتحاد السوفيتي، كما فُرض على بعض المصانع الألمانية أن تعمل مباشرة لخدمة الصناعات السوفيتية،وبموجب القرارات الحليفة،كان على ألمانيا أن تدفع من أصول تجهيزاتها، فجرى فك المصانع ونقل معداتها إلى الدول المنتصرة [83]،أما بريطانيا،فقد كانت من أكثر الدول إصرارًا على الحصول على تعويضات من ألمانيا الغربية،خاصة بعد الدمار الواسع الذي لحق بمدنها جراء القصف الجوي الألماني لذا طالبت بتعويضات مالية وصناعية،وشاركت في اقتراح خطة تفكيك الصناعات الألمانية الثقيلة ونقل بعض المصانع إلى أراضيها، فضلًا عن حصولها على حصة من التعويضات عبر "لجنة التعويضات" في موسكو عام 1945[84]،وبالنسبة إلى فرنسا،فقد عانت بشدة من الاحتلال النازي الأمر الذي دفعها إلى التشديد على ضرورة فرض عقوبات اقتصادية قاسية [85] على ألمانيا،وركزت مطالبها على الحصول على موارد مباشرة من الاقتصاد الألماني الغربي لتعويض خسائرها [86]،وقد كشفت فرنسا عن مطالبها بشكل رسمي في خطاب ألقته الجمعية التأسيسية الفرنسية بتاريخ 17 كانون الثاني 1946،جاء فيه: "يجب أن تُعاد إلى فرنسا مناجم إقليم الراين التي نُقلت بموجب معاهدة فرساي،وأن تكون هذه المنطقة خاضعة للنظام الجمركي والنقدي الفرنسي،أما منطقة الرور،فإن الحكومة الفرنسية ترى أن تكون وحدة سياسية مستقلة، وتُوضع تحت نظام دولي من الناحيتين السياسية والاقتصادية"،إلا أن هذه المطالب الفرنسية

قوبلت بانتقادات من قبل الحلفاء،كونها تتعارض مع موقفهم القائم على ضرورة إدارة ألمانيا كوحدة اقتصادية،وتتعارض كذلك مع رغبتهم في إقامة دولة مركزية موحدة داخل الأراضي الألمانية،ومع ذلك،لم تتخل فرنسا عن مطالبها بالحصول على حصتها من التعويضات،خاصة بعدما حلت الولايات المتحدة الأمريكية محل بريطانيا كمصدر رئيسي للفحم الذي كانت تستورده فرنسا بكلفة مرتفعة تُدفع غالبًا بالدولارات، وبناءً على ذلك، طالبت فرنسا بالحصول على نصيب أوفى من موارد إقليم الرور على شكل تعويضات مباشرة [87]، وكانت بولندا من أكثر الدول التي تكبدت خسائر فادحة جرّاء الغزو النازي (1939–1945)،إذ فقدت ملايين من سكانها،الأمر الذي جعلها تُصرّ على الحصول على تعويضات ضخمة من ألمانيا الغربية شملت تحويلات مالية وصناعية،وعلى الرغم من أنّ معظم هذه التعويضات جرى تحويلها عبر الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثلها في لجنة التعويضات،فإن بولندا واصلت رفع مطالبها حتى مطلع الخمسينيات [88]،أمّا الدنمارك،فرغم أنها لم تتعرض لدمار واسع النطاق مقارنة ببولندا أو الاتحاد السوفيتي،فإنها طالبت هي الأخرى ألمانيا الغربية بتعويضات مالية عن فترة الاحتلال (1940–1945)،حيث استنزفت القوات النازية مواردها الاقتصادية وفرضت سيطرة مباشرة على تجارتها،وقد جاءت مطالبها أقل حجماً من غيرها،لكنها ركّزت أساساً على الجوانب الاقتصادية[89]،وفي السياق ذاته،تقدّمت هولندا بمطالب كبيرة بعد أن تكبدت خسائر جسيمة نتيجة الاحتلال الألماني،خصوصاً في البنية التحتية والقطاع الزراعي،فطالبت ألمانيا الغربية بتعويضات ضخمة تضمنت أراضٍ (مطالب إقليمية محدودة) إلى جانب التعويضات المالية،كما سعت للحصول على نصيب من برنامج تفكيك المصانع الألمانية بعد الحرب[90]، وبالنسبة لتشيكوسلوفاكيا،فقد طالبت هي الأخرى بتعويضات مالية وصناعية، فضلاً عن إجلاء السكان الألمان (السوديت) وتعويض الخسائر التي لحقت بها جراء الاحتلال، وكما هو الحال مع بولندا،فقد نُقلت مطالبها في الغالب عبر الاتحاد السوفيتي،لكنها عادت لاحقاً لتصر بشكل مستقل على تعويضات مباشرة من ألمانيا الغربية[91]،أما بلجيكا،فقد عانت من الاحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية،حيث جرى نهب مواردها الصناعية وتدمير موانئها ومدنها،ولهذا طالبت ألمانيا الغربية بتعويضات مالية،إضافة إلى الحصول على نصيب من برنامج تفكيك الصناعات الثقيلة،وتركّزت مطالبها على إعادة إعمار اقتصادها وتعويض الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية[92]،وفي يوغسلافيا،التي تكبدت خسائر بشرية واقتصادية كبيرة جراء الغزو النازي،أصرّت الحكومة على أن تدفع ألمانيا الغربية تعويضات ضخمة،شملت استرداد موارد

منهوبة وتعويضات مالية مباشرة،خاصة أنّ البلاد شهدت دماراً واسعاً في القرى والمدن،وقد استمرت يوغسلافيا في المطالبة بهذه الحقوق حتى أوائل الخمسينيات[93]، كما عانت النرويج من الاحتلال الألماني (1940–1945) الذي استنزف مواردها،خصوصاً في مجال الشحن البحري وصيد الأسماك، لذلك طالبت ألمانيا الغربية بتعويضات مالية وإعادة الممتلكات المنهوبة، وعلى الرغم من أنّ حجم مطالبها لم يكن كبيراً بالمقارنة مع بولندا أو الاتحاد السوفيتي،فإنها أصرت على تثبيت حقوقها في التعويضات ضمن اتفاقيات ما بعد الحرب[94]، وفي المقابل، كانت معاناة اليونان أكثر قسوة، إذ تعرضت لاحتلال وحشي من قبل القوات النازية أدى إلى مجاعات واسعة النطاق وخسائر بشرية جسيمة،ولهذا طالبت اليونان ألمانيا الغربية بتعويضات مالية ضخمة وصلت قيمتها إلى مئات ملايين الدولارات،إضافة إلى استرداد الذهب والموارد المنهوبة [95]،ورغم صغر حجمها،فإن لوكسمبورغ لم تسلم من الاحتلال الألماني،حيث فُرضت عليها سياسة الدمج القسري في الرايخ الثالث،وطالبت ألمانيا الغربية بتعويضات مالية مع التأكيد على ضرورة الاعتراف بحقوقها كدولة متضررة[96]،كما أن بعض دول أوروبا الشرقية،تقدّمت بمطالبها بشكل جماعي عبر لجان التعويضات التابعة للحلفاء، فحصلت على حصص من المصانع المنزوعة من ألمانيا الغربية إلى جانب دفعات مالية مباشرة، وقد ارتبطت هذه المطالب في كثير من الأحيان بالصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي[97]،إلى جانب ذلك،لعبت المنظمات الدولية،وفي مقدمتها الأمم المتحدة،دورًا إشرافيًا واستشاريًا في ملف التعويضات الألمانية،فقد أقرت المنظمة الدولية مبدأ أن التعويضات يجب أن تكون عادلة ومتناسبة مع الخسائر الفعلية،وألا تؤدي في إلى انهيار الاقتصاد الألماني بما يهدد الاستقرار السياسي للقارة[98]،كما تولت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بمتابعة التقارير الخاصة بحجم الأضرار في الدول الأوروبية التي احتلتها ألمانيا النازية،وقدمت توصيات للحكومات حول آلية تقاسم التعويضات بما يتناسب مع قدرات ألمانيا الاقتصادية،تجنبًا لاندلاع نزاعات جديدة بين الدول المتضررة[99]،وأسهمت في ضبط التصريحات الإعلامية والضغط الدولي،بما حال دون تحول مسألة التعويضات إلى أزمة جديدة،خصوصًا مع بروز الانقسام الألماني وتصاعد الحرب الباردة[100].

المبحث الثالث : موقف الولايات المتحدة من مسالة التعويضات

شاركت الولايات المتحدة في مؤتمرات الحلفاء لتحديد مصير ألمانيا،وكانت في البداية من أبرز المؤيدين لفكرة تحميلها مسؤولية دفع تعويضات واسعة،بالنظر إلى حجم الدمار الذي سببه النظام النازي في مختلف أنحاء أوروبا،وقد جرى الاتفاق في مؤتمر يالطا شباط 1945، على مبدأ

إلزام ألمانيا بالتعويضات،غير أنّ الخلافات سرعان ما برزت بين الحلفاء حول كيفية تقدير قيمتها وآليات توزيعها بين الدول المنتصرة[101]،وأظهرت الوثائق الأمريكية التي صدرت عن وزارة الخارجية والبنتاغون خلال أعوام 1945–1952أن السياسة الأمريكية في مسألة التعويضات لم تكن مجرد استجابة للمطالب الأوروبية،بل جاءت نتيجة رؤية استراتيجية صريحة عبّر عنها كبار المسؤولين الأمريكيين،فقد ورد في وثيقة وزارة الخارجية المؤرخة في 11 آب 1945 أن "أي سياسة تقوم على استنزاف الموارد الصناعية الألمانية ستقوّض عملية الإنعاش الاقتصادي في أوروبا كلها"،وهو ما شكّل الأساس الفكري لتحول واشنطن لاحقًا نحو دعم إعادة الإعمار[102]،وفي هذا السياق،شُكّلت لجنة خاصة برئاسة الرئيس الأمريكي الأسبق هربرت هوفر في آذار 1947 لتقصي الحقائق بشأن الوضع في ألمانيا،وخلصت اللجنة إلى مقترح تمثّل في خيارين،إما إبادة الشعب الألماني أو تهجيره قسرًا من بلاده،وذلك كوسيلة لتحقيق خطة "مشروع مورغنثاو" الهادفة إلى نزع الصناعة العسكرية الألمانية،بعيدًا عن سياسة التجويع التي لم تكن قابلة للتطبيق في منطقة تعاني أصلًا من محدودية الموارد الزراعية [103]،ومن ضمن ما ورد في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المرفوع إلى الرئيس ترومان بتاريخ 12 كانون الأول 1947،والذي أوصى فيه المستشارون الاقتصاديون بضرورة "وقف عمليات التفكيك الصناعي في المناطق الغربية وتشجيع الاستثمار الأمريكي المباشر في الصناعات الألمانية المدنية"،هذه الوثائق مجتمعةً تؤكد أن الموقف الأمريكي من التعويضات كان موجَّهًا بالدرجة الأولى نحو تحقيق توازن اقتصادي–سياسي في أوروبا،أكثر من كونه التزامًا قانونيًا بتعويض الخسائر المادية[104]،وفي العام ذاته،انعقد مؤتمر لندن لوزراء خارجية الحلفاء عام 1947 لمراجعة الوضع في ألمانيا،وخلال المناقشات، تبيّن أنّ الخلافات بين الأطراف قد أصبحت جوهرية، إذ تمسّك الاتحاد السوفيتي بحصته الثابتة من التعويضات،بينما دافعت بريطانيا والولايات المتحدة عن تقليص حجم النقل القسري للمعدات الصناعية الألمانية،وأدى هذا الانقسام إلى تعثّر التوصل إلى اتفاق موحّد،الأمر الذي شكّل مؤشرًا مبكرًا على الانقسام السياسي والاقتصادي الذي انتهى لاحقًا إلى تقسيم ألمانيا إلى شطرين[105]،وفي حزيران 1947 أعلن وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال المشروع(مشروع مارشال) رسميًا،واضعًا شروطًا محددة،من أبرزها أن تُقدَّم المساعدات الأمريكية على شكل منح وقروض بالدولار،مقابل التزام الدول الأوروبية بتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها،وإزالة الحواجز الكمركية والقيود المفروضة على التجارة الداخلية،وقد جاء هذا الشرط استنادًا إلى دروس سابقة،حيث كانت الولايات المتحدة قد منحت أوروبا قروضًا بعد الحرب العالمية الأولى

دون شروط تنظيمية صارمة،الأمر الذي سمح للدول الأوروبية آنذاك بالتصرف بحرية في تلك الأموال،وهو ما أدى إلى تفاقم أزمة مالية عالمية لاحقة،ولذا ربطت واشنطن هذه المرة تقديم المساعدات بضرورة خلق سوق أوروبية موحدة تستطيع استيعاب السلع والخدمات الأمريكية، بما يحقق التشغيل الكامل للعمالة داخل الولايات المتحدة،وفي المقابل التزمت الدول الأوروبية الغربية بإعادة إعمار اقتصاداتها ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي والإنمائي،لتشكل كتلة غربية رأسمالية تواجه الكتلة الشيوعية السوفيتية [106]وفي أعقاب مؤتمر لندن،اجتمع ممثلو ست عشرة دولة أوروبية في باريس لوضع تصور شامل لتنفيذ خطة مارشال،التي اشترطت على ألمانيا الغربية تقليص التعويضات مقابل إعادة بناء بنيتها التحتية والمشاركة في دعم التعاون الأوروبي،وقد رفض الاتحاد السوفيتي الانضمام إلى هذا الإطار،معتبراً أنّه يمثل انتهاكًا لمبدأ «التعويض العادل»،وهو ما عمّق الشرخ الأيديولوجي وأسهم في رسم الخطوط الفاصلة للحرب الباردة[107]،وبين عامي 1946 و1947بدأ التحوّل الأمريكي نحو تبنّي سياسة «الاحتواء» التي شجّعت على إعادة إعمار ألمانيا الغربية لتكون بمثابة حاجز اقتصادي قوي في مواجهة المدّ السوفيتي[108]،وبحلول عام 1948،كانت واشنطن قد حسمت موقفها من هذه القضية،إذ انتقلت من سياسة التفكيك الصناعي والتعويض المباشر إلى الدعوة لإنهاء نهج العقوبات،وإطلاق مشروع اقتصادي شامل لإعادة إعمار ألمانيا الغربية في إطار أوروبي أوسع[109]،انطلقت الرؤية الأمريكية من قناعة مفادها أن فرض تعويضات ثقيلة على ألمانيا لن يؤدي إلا إلى تكرار تجربة اتفاقية فرساي بعد الحرب العالمية الأولى،والتي أسهمت في تغذية مشاعر الانتقام والتطرف،لذلك،رأت الولايات المتحدة أن الاستقرار في أوروبا لا يمكن تحقيقه إلا عبر اقتصاد ألماني قوي،وأن وقف التعويضات يشكل خطوة أساسية نحو تعزيز الديمقراطية في ألمانيا الغربية وتحويلها إلى سد منيع في وجه التوسع السوفيتي[110]،إذ اعتبرت أن المبالغة في تحميل ألمانيا أعباء مالية ضخمة قد تفضي إلى نتائج عكسية مشابهة لما حصل في عشرينيات القرن العشرين[111]،ورأت واشنطن أنّ استقرار ألمانيا الاقتصادي والسياسي هو مفتاح استقرار القارة كلها[112]،وهو ما جعلها تنتقل من موقع المطالب بالتعويضات إلى موقع المموّل لإعادة الإعمار[113]،وكما أشارت مذكرة مجلس الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 1950 إلى أن "تعافي أوروبا الغربيّة،بما في ذلك ألمانيا،يمثل ضرورة حيوية للأمن القومي الأمريكي في مواجهة التوسع السوفيتي"،وهو ما يفسّر الربط بين الاستقرار الألماني والاستقرار الأوروبي في فكر صانعي القرار الأمريكي[114]،إن هذا الموقف الأمريكي لا يمكن فهمه بمعزل عن التطورات الدولية المحيطة،فكل

تعديل في سياسة التعويضات كان انعكاسًا مباشرًا لتغير موازين القوى بين الشرق والغرب ومن ثم،فإن قرار واشنطن بوقف تفكيك المصانع في ألمانيا الغربية مثلاً لم يكن مجرد إجراء اقتصادي،بل خطوة سياسية لحماية النفوذ الأمريكي ومنع الشيوعية من كسب موطئ قدم في أوروبا الصناعية.

وخلال الاعوام 1955–1959 شهدت تحولات جذرية في الموقف الأمريكي من مسألة التعويضات الألمانية،إذ لم تعد واشنطن تنظر إلى ألمانيا الغربية بوصفها دولةً مدينةً أو خاضعة لقيود ما بعد الحرب،بل ك شريك استراتيجي في منظومة الدفاع الغربي[115]،ففي عام 1955 أُعلن رسميًا إنهاء حالة الاحتلال العسكري لألمانيا الغربية ودخولها في عضوية حلف شمال الأطلسي (NATO)،الأمر الذي أنهى عمليًا أي دور للجنة التعويضات الدولية التي كانت قائمة منذ 1946[116]،في العام نفسه،بدأت ملامح ما عُرف بـ المعجزة الاقتصادية الألمانية بالظهور،مدعومةً بالاستثمارات الأمريكية المباشرة وبرامج القروض طويلة الأمد التي أقرّها بنك الإعمار الألماني بتمويل من الولايات المتحدة[117]،هذا الانتعاش الاقتصادي السريع جعل واشنطن ترى أن استمرار فرض التعويضات أو استنزاف الاقتصاد الألماني لم يعد منطقيًا،بل يُضعف الجبهة الغربية في مواجهة الكتلة السوفيتية[118]،وخلال أعوام 1957–1958برز البعد الأوروبي الجديد في السياسة الأمريكية تجاه ألمانيا،إذ شجّعت واشنطن على تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) بموجب اتفاقية روما اذار1957،معتبرة أن دمج ألمانيا في سوق أوروبية مشتركة سيضمن استقرارها السياسي والاقتصادي الدائم[119]،كما دعمت الولايات المتحدة بقوة جهود المستشار كونراد أديناور في بناء علاقات متوازنة مع فرنسا وبقية دول أوروبا الغربية،بما يطوي صفحة العداء السابق ويفتح مرحلة "ألمانيا الحليفة" بدل "ألمانيا المعوّضة" [120]وبحلول عام 1959،أصبحت التعويضات الألمانية تُدار حصراً من خلال اتفاقيات ثنائية محدودة ذات طابع رمزي وإنساني أو عبر برامج تعويض فردية بدلاً من المطالب الجماعية،في حين تحوّل الاهتمام الأمريكي إلى تنسيق السياسات الدفاعية والاقتصادية مع ألمانيا الغربية في إطار الحرب الباردة[121]،واعتبرت الإدارة الأمريكية أن قضية التعويضات العامة قد فقدت أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لأولويات الحرب الباردة، فوُجّهت الجهود نحو تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي لأوروبا الغربية وإقامة تحالفات دفاعية[122]،ولم تعد ترى في استمرار المطالبة بها مصلحة للغرب،بل على العكس،عملت واشنطن على ترسيخ شرعية النظام السياسي في بون وتثبيت انقسام ألمانيا كأمر واقع يخدم استقرار أوروبا الغربية[123]،وبذلك انتهى عمليًا الدور

السياسي لملف التعويضات بوصفه قضية دولية مفتوحة،وتحول إلى شأن إداري داخلي في العلاقات الألمانية – الأوروبية[124]،إن استقراء الموقف الأمريكي من مسألة التعويضات الألمانية يُظهر أنه لم يكن نابعًا من التزام قانوني أو إنساني فحسب، بل من رؤية إستراتيجية أوسع هدفت إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بعد الحرب، فالولايات المتحدة أدركت أن القوة الاقتصادية الألمانية هي المحرك الرئيس لاقتصاد أوروبا الغربية، وأن انهيارها الكامل سيقود إلى فراغ اقتصادي يُتيح للاتحاد السوفيتي التمدد غربًا.

الخاتمة:

كشفت نتائج البحث أن الموقف الأمريكي من مسألة التعويضات الألمانية لم يكن موقفًا ثابتًا أو نابعًا من مبدأ أخلاقي أو قانوني بقدر ما كان انعكاسًا مباشرًا للتغير في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بين عامي 1943 و1960،فقد انتقل التفكير الأمريكي من فكرة "محاسبة ألمانيا" إلى "استخدام ألمانيا" كركيزة للاستقرار الأوروبي في ظل الحرب الباردة،وهو تحول جوهري شكّل قاعدة النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية،إن التحليل الزمني لمواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، من روزفلت إلى ترومان ثم آيزنهاور،يُبيّن أن الولايات المتحدة تبنّت في البداية سياسة تأديبية قوامها تقييد الصناعة الألمانية وتفكيك بنيتها الاقتصادية، لكنها سرعان ما غيّرت اتجاهها بعد عام 1947،عندما أدركت أن إضعاف ألمانيا يعني إضعاف أوروبا الغربية بأكملها،وهو ما يتعارض مع مشروعها لاحتواء الاتحاد السوفيتي،وبذلك أصبح ملف التعويضات أداة سياسية تُستخدم لتحقيق توازن استراتيجي،لا مجرد وسيلة للتعويض عن الخسائر المادية، كما أظهر البحث أن واشنطن سعت إلى تحويل التعويضات من قضية جماعية إلى تسويات ثنائية وانتقائية،من خلال تشجيع اتفاقيات مثل اتفاقية لوكسمبورغ عام 1952 مع إسرائيل، التي مثّلت نقطة تحول في فلسفة التعويضات،إذ جرى فيها استبدال فكرة العقاب الجماعي بمفهوم المسؤولية الأخلاقية والرمزية،ومن ثمّ،فإن السياسة الأمريكية قد ساهمت فعليًا في إغلاق ملف التعويضات كأداة سياسية بحلول أواخر الخمسينات،حين اندمجت ألمانيا الغربية في المنظومة الاقتصادية والأمنية الغربية،وتكمن القيمة العلمية لهذا البحث في أنه لا يكتفي بسرد الأحداث التاريخية،بل يقدّم تفسيرًا تحليليًا لدوافع التحول الأمريكي،ويربط بين العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية التي جعلت من إعادة إعمار ألمانيا ضرورة إستراتيجية وليست منحة إنسانية،كما يقدّم منظورًا جديدًا لفهم العلاقة بين السياسات الاقتصادية وخطط الأمن الجماعي في مرحلة ما بعد الحرب،ويوضح كيف تداخلت مفاهيم التعويض،والاحتواء،وإعادة

الإعمار في بناء النظام الدولي الجديد،وختامًا،فإن دراسة الموقف الأمريكي من مسألة التعويضات الألمانية تفتح آفاقًا بحثية أوسع لفهم آليات صنع القرار الأمريكي في قضايا إعادة الإعمار ما بعد النزاعات،ودور الاقتصاد السياسي في توجيه السياسات الدولية،ويُوصى بإجراء دراسات مقارنة بين التجربة الألمانية وتجارب أخرى مثل اليابان أو العراق لمعرفة مدى ثبات هذا النمط في التفكير الأمريكي عبر العقود.

الهوامش:

---

(1) Georgios karkam pasis , what Happened to the German war Reparations after the end of well, Master of European studies, centre for European studies , Bilge , 2015, p 30.

(2) ماطي خليدة و بوخبزة علي ، ألمانيا من الدمار إلى المعجزة ١٩٤٥- ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة محمد بوضياف المسلية ، الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص ٢٤ .

(3) ديفيد رينولدز،الحرب الباردة: التاريخ المصور،ترجمة :حسام الدين خضرة،ج1،بيروت، 2018،ص 44.

(4) معاهدة فراساي : وهي المعاهدة التي تم توقيعها في ٢٨ حزيران ١٩١٩ بعد مفاوضات مؤتمر السلام، بلغ عدد صفحاتها ٢٣٠ صفحة وكزت في بنودها على ميثاق عصبة الامم و موضوع الحدود (الالزاس و اللورين) ، وقّع الحلفاء المنتصرون عليها،واعترض الوفد الالماني بشدة على بنودها لأنها لم تلتزم بشروط الاستسلام التي وقعت عليها المانيا،فضلا عن استحالة تنفيذ كثير من نصوصها الا انه لم يكن امامهم من سبيل سوى توقيعها،والتي الزمت المانيا بدفع تعويضات للدول المنتصرة.للمزيد ينظر:صباح كريم الفتلاوي، مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الالمانية في عام ١٩١٩،"مركز بابل للدراسات"،(مجلة)،العدد ٦، ٢٠٠٧،ص ٢٧٠ .

(5) حسن عطية عبد الله ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه المانيا الغربية ١٩٥٣- ١٩٦١ ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية - جامعة واسط ، ٢٠١٥ ، ص 146.

(6) نعيم كريم الشويلي و حنان عباس السعدي ، موقف الولايات المتحدة من القضية البولندية في مؤتمر يالطا ١٩٤٥ ، " آداب ذي قار"،(مجلة) ، مج٢ ، العدد ٧ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٩٩.

(7) United States Department of State, Foreign Relations of the United States: The Conferences at Cairo and Tehran, 1943, Washington, 1961, pp. 15–19.

(8) Schlesinger Stephen C,Act of Creation:The Founding of the United Nations,Boulder,2003,p24.

(9) Georgios karkam pasis , OP.Cit,, p 30.

(10) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ أوربا والعلاقات الدولية في القرن العشرين، مج2،ج4، بيروت، 1984، ص 327–329.

(11) هنري مورجنثاو(Henry Morgenthau Jr.) :- ١٨٩١-1946 سياسي امريكي يهودي الاصل شغل منصب وزير المالية الأمريكية في عهد الرئيس روزفلت(1934-1945)،لعب دورًا مهمًا في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة خلال فترة الكساد العظيم ووضع ما عرف بمشروع مورجنثاو، التي اقترحت تحويل ألمانيا بعد الحرب إلى دولة زراعية وصناعية بسيطة لمنعها من شنّ حرب جديدة، وقد أثارت هذه الخطة جدلاً واسعًا بين القادة الأمريكيين والبريطانيين لما تحمله من نزعة عقابية شديدة تجاه ألمانيا. للمزيد ينظر: هنري مورغنثاو الابن ،ألمانيا هي مشكلتنا، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، القاهرة، 1947، ص 11–13.

(12) هلال ثجيل جلوي الخفاجي و حسين عبد القادر مجي، دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد المانيا ١٩٤١- ١٩٤٥ ، " آداب البصرة"،(مجلة) ، العدد ٦٨ ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٥.

(13) ثيودور روزفلت : 1858-1919 احد أبرز رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرهم تأثيرًا في التاريخ الأميركي الحديث، اسس الحزب الجمهوري ثم لاحقًا أسس "الحزب التقدمي" سنة 1912 بعد انشقاقه عن الجمهوريين، وأصبح الرئيس السادس والعشرين للولايات المتحدة (1901–1909) بعد اغتيال الرئيس وليام مكينلي، حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1906 لدوره في إنهاء الحرب الروسية–اليابانية عبر "معاهدة بورتسموث".للمزيد

ينظر : خالد عبد نمال حوران الدليمي ،ثيودور روزفلت وسياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية (1901 – 1909)،رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 2011 .

(14) جوزيف ستالينJoseph Stalin : 1878–1953 احد أبرز القادة السوفييت وأكثر الشخصيات تأثيرًا وإثارة للجدل في القرن العشرين ، انخرط ضمن الحزب البلشفي بقيادة فلاديمير لينين، واعتُقل أكثر من مرة بسبب نشاطاته السياسية، لعب دورًا حاسمًا في هزيمة ألمانيا النازية بعد توقيع اتفاقية عدم اعتداء مع هتلر عام 1939 ، كان لستالين دور قيادي في معركة ستالينغراد وغيرها من المعارك الفاصلة، رسّخ نفوذ الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى، وبداية الحرب الباردة مع الولايات المتحدة وحلفائها. للمزيد ينظر : نغم سلام إبراهيم ،جوزيف ستالين ونشاطه السياسي في روسيا 1899-1914 ،"الآداب"،(مجلة) ، العدد 131، 2019 .

(15) عبد العزيز سليمان نوار،المصدر السابق، ص 327–329.

(16) شبه جزيرة القرم: تقع في شمال البحر الأسود وتطل على بحر آزوف من الشرق، وترتبط بالبرّ الأوكراني عبر برزخ "بيريكوب"، تبلغ مساحتها نحو 26 ألف كيلومتر مربع ،وتعد من أهم المناطق الاستراتيجية في أوروبا الشرقية نظرًا لموقعها البحري المميّز، كانت القرم ضمن جمهورية روسيا السوفيتية حتى عام 1954حين نُقلت إداريًا إلى جمهورية أوكرانيا السوفيتية ،وقد اتخذها الحلفاء موقعًا لانعقاد مؤتمر يالطا (4–12 شباط 1945) نظرًا لسيطرة الاتحاد السوفيتي عليها آنذاك وأهميتها العسكرية على البحر الأسود. للمزيد ينظر : محمد جمال الدين سرور، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، مج2، ج3، ط2، بيروت، 1980، ص 215.

(17) ونستون تشرشل Winston Churchill: رئيس وزراء بريطانيا لمرتين،الأولى 1940 - 1945و الثانية 1951 – 1955، برز في بداية حياته الأولى كضابط بالجيش البريطاني الى جانب كونه كاتبا ومؤرخا وحصل على جائزة نوبل في الأدب،وترأس وزارة الصناعة والتجارة الداخلية وأصبح وزيراً للبحرية البريطانية،وشارك في جميع المؤتمرات التي ساهمت في هزيمة دول المحور وانشاء منظمة الامم المتحدة عام 1945 وبعد نهاية الحرب استقال من منصبه الا انه بقي عضوا في مجلس العموم البريطاني حتى عام 1964،ترك الحياة البرلمانية والسياسية بعد تعرضه لجلطات دماغية ليتوفى عام 1965. للمزيد ينظر : نجلاء عدنان حسين،ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1965،"كلية التربية الاساسية"،(مجلة)،مج 29،العدد 121، 2023.

(18) قبل انعقاد مؤتمر يالطا، كان الزعماء الثلاثة، الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، والزعيم السوفيتي جوزيف ستالين ،قد عقدوا عدة لقاءات خلال سنوات الحرب لتنسيق الجهود العسكرية والسياسية، كان أولها في مؤتمر طهران الذي انعقد في العاصمة الإيرانية طهران بين 28 تشرين الثاني و1 كانون الأول 1943، وهو اللقاء الأول الذي جمع القادة الثلاثة وجهاً لوجه لبحث مصير الحرب ومرحلة ما بعدها، كما سبق ذلك لقاء الدار البيضاء في المغرب بين 14 و24 كانون الثاني 1943،الذي جمع روزفلت وتشرشل دون حضور ستالين بسبب الأوضاع العسكرية في الجبهة الشرقية ، وتوالت المشاورات عبر الرسائل والاجتماعات الثنائية بين روزفلت وتشرشل في القاهرة وكيبيك قبل أن يُعقد مؤتمر يالطا 1945ليكون آخر اجتماع حضره روزفلت قبل وفاته. للمزيد ينظر : عبد العزيز سليمان نوار،المصدر السابق، ص 332–334.

(15) نعيم كريم الشويلي و حنان عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ -300 .

(20)Roberts Geoffrey Stalin's ,Wars: From World War to Cold War1939–1953,New Haven,1992, p275

(21) Houghton Mifflin, Churchill Winston S- The Second World War Triumph and Tragedy, Vol6:, Boston, 1953, pp 589–592.

(22) عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٦٦ .

(23) خلال المفاوضات التي جرت بين الحلفاء بشأن مسألة التعويضات في عامي 1944–1945، أصرّ الاتحاد السوفيتي على أن تتحمّل ألمانيا تعويضات مقدارها (20–22 مليار دولار)، وهو تقدير وضعته اللجنة السوفيتية للتخطيط الاقتصادي استنادًا إلى حجم الدمار الذي خلّفه الغزو الألماني لأراضي

الاتحاد السوفيتي، إذ دُمّرت أكثر من 1700 مدينة وبلدة وقرابة 70 ألف قرية، فضلًا عن تدمير البنية التحتية الصناعية والزراعية على نطاق واسع، وقد برّر الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين هذا المبلغ بأنه الحد الأدنى لتعويض الخسائر المادية والبشرية التي بلغت أكثر من 20 مليون قتيل سوفيتي، غير أن الولايات المتحدة وبريطانيا اعتبرتا المبلغ مبالغًا فيه وغير قابل للتنفيذ، إذ إن الاقتصاد الألماني المدمَّر لن يتمكّن من دفع مثل هذا الرقم دون أن ينهار تمامًا، كما أن الحلفاء الغربيين خشوا من أن يؤدي تنفيذ هذا الطلب إلى إضعاف ألمانيا على نحوٍ يجعلها غير قادرة على مواجهة النفوذ السوفيتي في أوروبا الشرقية، وبسبب تمسك موسكو بمطلبها، تعثرت المفاوضات في البداية، ثم تم التوصل في مؤتمر يالطا (شباط 1945) إلى تسوية مؤقتة تقضي بأن يُعهد إلى لجنة التعويضات في موسكو تحديد الآليات التنفيذية لاحقًا، على أن يحصل الاتحاد السوفيتي على نصف المبلغ الإجمالي للتعويضات من المناطق الشرقية لألمانيا ومن جزء من المعدات الصناعية في المناطق الغربية، وهكذا شكّل إصرار الاتحاد السوفيتي على ذلك المبلغ أحد أبرز أسباب الخلاف بين الحلفاء وظهور بوادر التنافس بينهم بعد الحرب. للمزيد ينظر: وليام شيرر، صعود وسقوط الرايخ الثالث، ترجمة: فؤاد صالح عمر،مج3،ج2،ط3، بيروت، 1987، ص 1245–1248.

(24) حيدر عبد الجليل ، مؤتمر بوتسدام والقضية الألمانية ١٩٤٥- ١٩٤٦ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ ، ص٤٨.

(25) Gaddis John Lewis, The Cold War: A New History, New York, 2005, pp. 12–14.

(26) هاري ترومان Harry S. Truman:1884–1972 الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ،عمل في مهن متعددة قبل أن ينخرط في السياسة عبر الحزب الديمقراطي،وانتُخب عضواً في مجلس الشيوخ عام 1934، وفي انتخابات 1944،اختاره روزفلت نائبًا له لدورة رئاسية رابعة،تولّى الحكم بعد وفاة روزفلت في 12 أبريل 1945، استخدام السلاح النووي ضد اليابان (هيروشيما وناغازاكي، اب 1945)، وأرسى سياسة "الاحتواء" تجاه الاتحاد السوفيتي،وطبق مبدأ ترومان (1947) الذي تعهد بمساعدة الشعوب المهددة بالشيوعية (اليونان وتركيا آنذاك)،ودعا الى اعادة إعمار أوروبا الغربية اقتصاديًا وفق خطة مارشال (1947–1948) ،ترك الرئاسة عام 1953 وخلفه أيزنهاور. للمزيد ينظر :احمد عبد الواحد عبد النبي الحلفي،الرئيس الامريكي هاري ترومان واثر مبدئه في العلاقات الدولية 1945-1953،اطروحة دكتوراه،كلية التربية،جامعة المستنصرية، 2011.

(27) كليمنت أتلي : 1883- 1967ولد في لندن من عائلة تنتمي إلى الطبقة الوسطى كان والده محامياً معروفاً ولديه علاقات تجارية واسعة درس كليمنت أتلي في جامعة أكسفورد، وعمل محاضراً في قسم العلوم الاجتماعية والإدارية في كلية لندن للاقتصاد، قام بتدريس التقنيات العملية للعمل الجماعي، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914 1918) عمل كلمنت في الجيش البريطاني، وتم إرساله للقتال في حملة جالينولي في تركيا ، ثم أرسل مع القوات البريطانية التي دخلت الاحتلال العراق، وتم انتخابه عضوا في مجلس العموم البريطاني 1922 ، وشغل منصب وكيل وزارة الخارجية للحرب في عام 1924، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية تشكلت حكومة ائتلافية بقيادة تشرشل وأصبح كليمنت أتلي نائب الرئيس الوزراء وفي اثناء تواجده في منصبه كان دوره متابعة الشؤون الداخلية لبريطانيا. للمزيد ينظر : كريم عجيل الزاملي ،دولة الرفاهية والراسمالية الشعبية :دراسة مقارنة بين سياسة كليمنت اتلي ومارغريت تاتشر،" المستنصرية للعلوم الإنسانية"،(مجلة) ، عدد خاص لمؤتمر كلية التربية التخصصي السابع والعشرين للعلوم الإنسانية والتربوية ،كلية الآداب ،الجامعة العراقية، 2024.

(28) Roberts Geoffrey Stalin's , OP. Cit, pp. 292–295.

(29) جوردون أ. كريغ، السياسة الألمانية من بسمارك إلى هتلر، ترجمة : مجيد خدوري، مج2، ج3، ط2، بيروت، 1981، ص 457–459.

(30) The National Archives UK, Potsdam Protocols, FO 371/50872,

(31) MacDonogh Giles, After the Reich: The Brutal History of the Allied Occupation, New York, 2007, pp. 215–217.

(32) جيمس بيرنز: 1882–1972، أحد السياسيين الأمريكيين البارزين في النصف الأول من القرن العشرين، لعب أدوارًا مهمة في السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية، خصوصًا في فترة الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، دخل السياسة عبر الحزب الديمقراطي، انتُخب نائبًا في مجلس النواب (1911–1925)، ثم عُيّن قاضيًا

في المحكمة العليا الأمريكية لفترة قصيرة،واصبح وزيرًا للخارجية بعد الحرب العالمية الثانية،شارك في مؤتمر بوتسدام 1945مع ترومان وتشرشل وأتلي وستالين،اذ لعب دورًا محوريًا في رسم ملامح السياسة الأمريكية تجاه ألمانيا المهزومة،بعد خروجه من الخارجية ،انتُخب حاكمًا لولايته1951–1955.للمزيد ينظر : محمد جليل مطير الخفاجي وعدنان خيري مزيعل الزبيري ، جميس بيرنز ودوره في السياسة الخارجية الامريكية15 كانون الثاني 1954- 3 تموز 1954 ،"دراسات تربوية"،(مجلة) ، مج 12، العدد 46، 2019.

(33) حسين عبد القادر محي التميمي ،السياسة الأمريكية تجاه المانيا 1941-1949،أطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ،جامعة البصرة، ٢٠٠٧ ، ص84-83.

(34) سارة فاضل صالح ال مراد الأسدي، التطورات السياسية الداخلية في ألمانيا ١٩٤٥-١٩٤٩ ، رسالة ماجيستير، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ٢٠١٧ ،ص 41-42 .

(35) حسين عبد القادر محي التميمي ، المصدر السابق ،ص 97 .

(36) محمد أحمد زيدان خلف ، إعادة توحيد ألمانيا وانعكاساتها الداخلية ١٩٨٩-١٩٩٤ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، كلية ابن رشد للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠ ، ص22.

(37) حسين عبد القادر محي التميمي ، المصدر السابق ،ص97 .

(38) Gerogios karkampasis, OP. Cit ,P30.

(39) حسن عطية عبدالله ، المصدر السابق ،ص167.

(40) رغد فيصل عبد الوهاب، مؤتمر يالطا أو تقسيم العالم، "دراسات تاريخية"،(مجلة) كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ٥ ، ٢٠٠٨،ص167-168.

(41) رغد فيصل عبد الوهاب، مؤتمر يالطا أو تقسيم العالم ، المصدر السابق ، ص171.

(42) حسين عبد القادر محي التميمي ، المصدر السابق ،ص98 .

(43) رغد فيصل عبد الوهاب ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه أوربا الغربية في عهد الرئيس الأمريكي هاري. اس ترومان١٩٤٥- ١٩٥٢ ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب- جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩٢ .

(44) حسين عبد القادر محي التميمي ، المصدر السابق ،ص 60

(45) بول كينيدي، نهوض وسقوط القوى العظمى: التحول الاقتصادي والصراع العسكري من 1500 إلى 2000، ترجمة: طلعت الشايب ،مج 2، ج2، بيروت، 2019، ص 212.

(46) Taylor Frederick, Exorcising Hitler: The Occupation and Denazification of Germany, New York, 2011, pp. 156–158.

(47) محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤- ١٩٤٥ ،بغداد،د.ت،ص٣١٤.

(48) سارة فاضل صالح ال مراد الأسدي، المصدر السابق، ص150.

(49) اتخذ الاتحاد السوفيتي موقفًا متشددًا تجاه الألمان في منطقته، بل وأبدى قسوة واضحة في مطالبه من مناطق الاحتلال الغربية أيضًا، ويُعزى ذلك إلى حجم الخسائر التي لحقت بالاتحاد السوفيتي خلال الحرب، الأمر الذي جعل القيادة السوفيتية ترى أن التعويضات واجبٌ أخلاقي واقتصادي في آنٍ واحد، كما سعت موسكو إلى إضعاف ألمانيا ومنعها من النهوض من جديد، وتحويل منطقة احتلالها إلى قاعدة اشتراكية موالية لها، مما دفعها إلى نقل المصانع والمعدات من برلين ولايبزغ ودريسدن إلى الأراضي السوفيتية، وكان هذا التشدد انعكاسًا لبدء تدهور العلاقات بين موسكو والحلفاء الغربيين،إذ تحولت لجنة موسكو للتعويضات إلى ساحة صراع بين الرأسمالية والاشتراكية، واستُخدمت التعويضات أداةً لترسيخ النفوذ السوفيتي في أوروبا الشرقية، وأصبح تعامل الاتحاد السوفيتي القاسي مع الألمان بعد عام 1946 جزءًا من استراتيجية إعادة البناء الداخلي والسيطرة السياسية الخارجية في آنٍ واحد . للمزيد ينظر: هيو توماس، العالم في حربين: السياسة والاقتصاد في القرن العشرين، ترجمة: عبد العزيز عبد الحق، مج3، القاهرة، 1982، ص 412–414.

(50) ويليام شيرر،صعود وسقوط الرايخ الثالث،ترجمة:عبد العزيز توفيق جاويد،مج4،ج4،ط2، بيروت2006،ص 311.

(51) ريتشارد أوفري،أوروبا في القرن العشرين،ترجمة:حسين عمر،مج3،ج3،القاهرة ، 2011،ص 390.

(52) Eichengreen B. ,The Reparations Problem: A Historical Perspective. NBER Working Paper No. 2767, 1990 , p. 9

(53) The National Archives UK,FO 371/56882,Allied Reparations Committee Reports,1946–1948
(54) سارة فاضل صالح ال مراد الأسدي، المصدر السابق ، ص151.
(55) حيدر عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص ٢١٩.
(56) هلال تجيل جلوي الخفاجي و حسين عبد القادر مجي ، المصدر السابق ، ص ٢١٤.
(57) حيدر عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص ٢١٩.
(58) سارة فاضل صالح ال مراد الأسدي، المصدر السابق، ص150.
(59) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق ، ص 329–331 .
(60) مارك مازور، القرن الأوروبي: أوروبا من عام 1914إلى يومنا هذا، ترجمة: مصطفى فهمي،مج2،ج2، القاهرة ،2017،ص 267.
(61) هنري كيسنجر، الدبلوماسية، ترجمة: أحمد محمود، مج2، ج2،ط4،القاهرة ، 2005،، ص 425.
(62) Hogan Michael J., The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947–1952, Cambridge, 1987, pp. 54–57.
(63) حاييم وايزمان: 1874-1952 ، احد أبرز الشخصيات الصهيونية الروسية ، التي لعبت دوراً بارزاً في تأسيس ، ما يسمى بالوطن القومي اليهودي، وفي عام ١٩٠٤ تزعم الحركة الصهيونية في بريطانيا، استطاع إقناع الساسة البريطانيين الموافقة على إصدار تصريح بلفور والذي قضى بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين1917. سحر علي شريف ، حاييم وايزمان ودوره الساسي في اصدار تصريح وعد بلفور ،"جامعة كركوك للدراسات الإنسانية"(مجلة)، مج ١٥، العدد ١ ، ٢٠٢٠،ص 304 .
(64) نورمبرغ : هي سلسلة من المحاكمات العسكرية الدولية التي جرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بين عامي 1945 – 1949، في مدينة نورمبرغ الألمانية، عُقدت هذه المحاكمات بهدف محاسبة قادة النظام النازي على الجرائم التي ارتُكبت خلال الحرب، ولا سيما جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية (الهولوكوست) وذلك بعد استسلام ألمانيا النازية في أيار 1945، اجتمعت قوى الحلفاء الرئيسية (الولايات المتحدة، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي، فرنسا) واتفقت على محاكمة القادة الألمان المتهمين بارتكاب جرائم جسيمة، اختيرت مدينة نورمبرغ كمكان للمحاكمة لأنها كانت من رموز الدعاية النازية، ولأن قصر العدل فيها بقي سليماً نسبياً بعد الحرب .للمزيد ينظر :
The charter and judgment of the nurnberg tribunal, hihistory and analysis, (Memorandum submitted by the Secretary-General), International Law Commission, New York,1949
(65) دحام فرحان عبد الحمد، إتفاقية التعويضات الألمانية الاسرائيلية وأثرها على تطور الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٥٢-١٩٦٥ ، "جامعة تكريت للعلوم الإنسانية"،(مجلة)، مج ٢٦ ، العدد ٢ ، ٢٠١٩،ص١٠٧
(66) هاني الياس خضر ، العلاقات الألمانية- الإسرائيلية ١٩٤٩- ١٩٩١ ، "مركز الدراسات الفلسطينية"،(مجلة)، جامعة بغداد ، د.ت ، ص٣ .
(67) مشروع مارشال : هو البرنامج الاقتصادي الذي أعلن عنه وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في 5 حزيران 1947،بهدف إعادة إعمار دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية،وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي لها،ومنع انتشار النفوذ السوفيتي فيها،اعتمد المشروع على تقديم مساعدات مالية وفنية واسعة النطاق،بلغ مجموعها أكثر من 13 مليار دولار بين عامي 1948–1952،واعتُبر أحد أهم الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة لترسيخ سياسة الاحتواء خلال الحرب الباردة،ولتحويل أوروبا الغربية إلى منطقة تنمية واستقرار اقتصادي. للمزيد ينظر : ويليام ل. شيرر، المصدر السابق، ترجمة: فؤاد صالح عمر، مج3 ج2، ط3، بيروت، 1987، ص 1285–1287و جيرارد شتاين، إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب: دراسة في مشروع مارشال، ترجمة: عبد الكريم محفوظ، بيروت، 1990، ص 112–115.
(68) نورمان ديفيس، أوروبا في الحرب الباردة: من يالطا إلى مارشال، ترجمة عبد الكريم محفوظ، مج1، بيروت، 1990، ص 112–115.
(69) جورج كينان، السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة : عبد الحميد يونس، القاهرة، ط2، 1983، ص 214–218.
(70) وليام شيرر، المصدر السابق ، ص 1280–1283.
(71) علي محافظة ، المصدر السابق ، ص ص٤٨- ٥٥ .

(72) دحام فرحان عبد الحمد، المصدر السابق ،ص 109
(73) رائد خلف ساجت الزيدي، عبد الحسين عطشان عبد الرضا الركابي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التعويضات الاتحادية لاسرائيل ١٩٥٢-١٩٦٧، "الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية "،(مجلة)،العدد ٨ ، ٢٠١٩ ،ص174.
(74) مارك مازور، القارة السوداء: تاريخ أوروبا في القرن العشرين، ترجمة: زينة إدريس، مج1، ج1، ط3، بيروت، 2017، ص 343.
(75) مايكل بيرينبوم، اتفاقية لوكسمبورغ: التعويض الألماني لإسرائيل واليهود بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة يوسف الشويري، بيروت، 1995، ص 87–92.
(76) مايكل بيرينبوم، المصدر السابق ، ص 87–92.
(77) حسن عطية عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١٥٢.

(78) Bloxham Donald. The Final Solution: A Genocide, Oxford, 2009, p. 317.

(79) Taylor, Frederick. OP. Cit, pp. 366–368.

(80) حسن عطية عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١٥١.
(81) جون غاديس، الحرب الباردة: تاريخ جديد، مج 1، ج 1، نيويورك، 2005، ص 56.
(82) علي محافظة ، المانيا والوحدة العربية ١٩٤٥ – ١٩٩٥ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧ .
(83) ماطي خليدة ، بوخبزة علي ، المصدر السابق ، ص ٢٦.
(84) ريتشارد بيسل، ألمانيا بعد الحرب 1945–1949، مج 1، ج 1، أكسفورد، 1990، ص 115.
(85) إذ رأت أن أي نهوض صناعي ألماني جديد يشكّل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ولذلك تبنّت سياسة تقوم على إضعاف ألمانيا الصناعي والعسكري لضمان أمنها في المستقبل، كما طالبت باريس بوضع منطقة الرور الصناعية الغنية بالفحم والصلب تحت إدارة دولية أو السيطرة الفرنسية المباشرة، معتبرة أن السيطرة على هذه المنطقة ضرورية لتعويض خسائرها ولمنع ألمانيا من استعادة قدراتها الحربية، غير أن الموقف الفرنسي تغيّر تدريجيًا بعد عام 1949، عندما اقتنعت الحكومة الفرنسية بأن دمج الصناعة الألمانية ضمن إطار أوروبي مشترك أكثر أمانًا من عزلها، فوافقت على تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 التي مثّلت بداية التعاون الاقتصادي بين باريس وبون للمزيد ينظر: جوردون أ. كريغ، المصدر السابق ، ص 471–473.
(86) ألان ميلوارد، إعادة بناء أوروبا الغربية 1945–1951، مج 1، ج 2، لندن، 1984، ص 89.
(87) سارة فاضل صالح ال مراد الأسدي، المصدر السابق ، ص 155.
(88) توني جودت، ما بعد الحرب: تاريخ أوروبا منذ 1945، مج 1،ج1، لندن، 2005، ص 102.
(89) لورانس بريزنهام، أوروبا بعد النازية، مج 2، ج 1، لندن، 1996، ص 144.
(90) مارتن كونواي، أوروبا المنهارة: إعادة بناء القارة بعد 1945، مج 1، ج 1، كامبريدج، 2011، ص 77.
(91) مارك مازور، القارة المظلمة: أوروبا في القرن العشرين، مج 2،ج 1، لندن، 1998، ص 215.
(92) جيمس فورد، إعادة بناء أوروبا :الاقتصاد والسياسة بعد الحرب العالمية الثانية ،مج 1،ج 1،نيويورك، 1987، ص 198.
(93) غلادس سوان، الحرب وإعادة الإعمار في أوروبا الشرقية، مج 2، ج 1 ، لندن، 1992، ص 164.
(94) مايكل هوارد، أوروبا في الحرب 1939–1945، مج1، ج 2، أكسفورد، 1979، ص 302.
(95) مارك مازور، المصدر السابق ، ص 223.
(96) ريتشارد بيسل، المصدر السابق، ص 142.
(97) ألان ميلوارد، المصدر السابق، ص 111.

(98) United Nations. Official Records of the General Assembly, 1946–1950. United Nations, New York, 1951, pp. 87–90.

(99) United Nations Economic and Social Council. Reports on the Economic Consequences of the Second World War. United Nations, New York, 1948, pp. 45–49.

(100) Adam Watson, The Evolution of International Society: A Comparative Historical Analysis. , London, 1992, pp. 218–220

(101) فرانكلين دي. روزفلت، مذكرات الحرب ومؤتمر يالطا، تحرير: إدوارد ستتنيوس، ترجمة: سمير عبده، مج2، ج1، القاهرة، 1968، ص 233.

(102) United States Department of State, Foreign Relations of the United States (FRUS), 1945, Volume III, Washington D.C., Government Printing Office, 1967, p. .754

(103) بشرى طايس عبد المؤمن، السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية حيال ألمانيا ١٩٢٤-١٩٥٢ ، "دراسات في التاريخ والآثار"،(مجلة)، العدد ٩٣ ، ٢٠٢٤ ص25-26

(104) U.S.Department of State,Memorandum to President Truman on German Economic Reconstruction, December12,1947,Document No. 12/862.50–1247,Washington D.C., National Archives.

(105) Gimbel, J. ,The Origins of the Marshall Plan, Stanford, 1982 ,p. 78

(106) بشرى طايس عبد المؤمن، المصدر السابق ، ص26.

(107) Reynolds, D. , The Origins of the Cold War in Europe: International Perspectives, New Haven, 1994, p. 101

(108) Hogan, M. J. , OP. Cit, ,p. 65

(109) Hogan Michael J, OP. Cit,, pp. 153–157.

(110) Hitchcock William I., The Struggle for Europe: The Turbulent History of a Divided Continent, 1945–2002, New York, 2003, pp. 110–113.

(111) Hogan, Michael J. ,Vol. 2, Part 1, OP. Cit, p. 75.

(112) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واجهت الولايات المتحدة واقعًا سياسيًا واقتصاديًا مضطربًا في أوروبا، حيث كانت القارة تعاني من الدمار الواسع في البنية التحتية، والانهيار الصناعي، والاضطراب الاجتماعي الذي فتح الباب أمام توسّع النفوذ السوفيتي، ومن هذا المنطلق، تبنّت واشنطن فكرة أن استقرار ألمانيا، اقتصاديًا وسياسيًا، يمثل حجر الزاوية في استقرار أوروبا كلها، وقد استند هذا لكون ، ألمانيا قبل الحرب كانت المركز الصناعي والمالي الرئيس في القارة الأوروبية، وتتحكم بشبكات التجارة والمواصلات والطاقة، لذلك رأت واشنطن أن انهيارها الاقتصادي سيعني شللاً اقتصاديًا عامًا في أوروبا الغربية، وأن إعادة إعمارها تمثل ضرورة لإحياء السوق الأوروبية، كما أدركت الولايات المتحدة أن الفقر والبطالة والاضطراب في ألمانيا يمكن أن تجعلها بيئة خصبة لانتشار الشيوعية ، وأن نهضة أوروبا لا يمكن أن تتحقق إلا عبر دمج الاقتصاد الألماني ضمن منظومة أوروبية جديدة، ولهذا السبب، بدأت واشنطن منذ عام 1948 تخفف من إجراءات التعويضات المفروضة على ألمانيا، معتبرة أن الاستقرار الألماني هو شرط للاستقرار الأوروبي، وأن ألمانيا الجديدة يمكن أن تكون سداً سياسياً واقتصادياً أمام الشيوعية السوفيتية في أوروبا الوسطى. للمزيد ينظر : جورج ف. كينان، المصدر السابق، ص 219–223؛ وانظر أيضًا: ويليام ل. شيرر، المصدر السابق : فؤاد صالح عمر، ج2، بيروت، 1987، ص 1288–1290.

(113) ويليام كلايتون،خلفيات مشروع مارشال، "الشؤون الخارجية الأمريكية" ،(مجلة)،العدد 25،نيويورك، 1948،ص 103–104

(114) National Security Council Report, NSC 68: United States Objectives and Programs for National Security, Washington D.C., April 14, 1950, p. .12

(115) جوردون أ. كريغ، المصدر السابق ،ص 495.

(116) هاري ترومان،سنوات القرار 1945–1953،ترجمة: محمد حسنين هيكل،القاهرة، 1965، ص 412–413.

(117) جوردون أ. كريغ ،المصدر السابق، ص 496.

(118) نورمان ديفيس ،المصدر السابق ، ص 187.

(119) نورمان ديفيس ، المصدر السابق، ص 188–189.

(120) جوردون أ. كريغ ،المصدر السابق ، ص 497.
(121) هاري ترومان، المصدر السابق ، ص 417–418؛ نورمان ديفيس ، ص 190
(122) ويليام ل. شيرر، المصدر السابق، ترجمة : فؤاد صالح عمر، ج2، ص 1288–1290.
(123) Maulucci Jr.,Thomas W.,Adenauer's Foreign Office:West German Diplomacy in the Shadow of the Third Reich, DeKalb,2012, pp. 201–203.
(124) جوردون أ. كريغ ،المصدر السابق ، ص 498.

المصادر والمراجع

اولاً : المصادر العربية والمعربة

أ- المصادر العربية

1- احمد عبد الواحد عبد النبي الحلفي،الرئيس الامريكي هاري ترومان واثر مبدئه في العلاقات الدولية1945-1953،اطروحةدكتوراه،كليةالتربية،جامعة المستنصرية،2011.
2- بشرى طايس عبد المؤمن، السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية حيال ألمانيا ١٩٢٤-١٩٥٢ ، "دراسات في التاريخ والآثار"،(مجلة)، العدد ٩٣ ، ٢٠٢٤ .
3- حسن عطية عبد الله ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه المانيا الغربية ١٩٥٣- ١٩٦١ ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية - جامعة واسط ، ٢٠١٥.
4- حسين عبد القادر محي التميمي ،السياسة الأمريكية تجاه المانيا 1941-1949،أطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ،جامعة البصرة، ٢٠٠٧.
5- حيدر عبد الجليل ، مؤتمر بوتسدام والقضية الألمانية ١٩٤٥- ١٩٤٦ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - جامعة البصرة ، ٢٠٠٥.
6- خالد عبد نمال حوران الدليمي ،ثيودور روزفلت وسياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية (1901 – 1909)،رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 2011 .
7- دحام فرحان عبد الحمد، إتفاقية التعويضات الألمانية الاسرائيلية وأثرها على تطور الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٥٢-١٩٦٥،"جامعة تكريت للعلوم الإنسانية"،(مجل)،مج ٢٦،العدد2، ٢٠١٩.
8- رائد خلف ساجت الزيدي، عبد الحسين عطشان عبد الرضا الركابي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التعويضات الاتحادية لاسرائيل ١٩٥٢-١٩٦٧ ، "الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية "،(مجلة)،العدد ٨ ، ٢٠١٩.
9- رغد فيصل عبد الوهاب ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه أوربا الغربية في عهد الرئيس الأمريكي هاري. اس ترومان١٩٤٥- ١٩٥٢ ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب- جامعة البصرة ، ٢٠٠٥.
10- ----------، مؤتمر يالطا أو تقسيم العالم، "دراسات تاريخية"،(مجلة) كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ٥ ، ٢٠٠٨.
11- سارة فاضل صالح ال مراد الأسدي، التطورات السياسية الداخلية في ألمانيا ١٩٤٥-١٩٤٩ ، رسالة ماجيستير، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ٢٠١٧.

12- سحر علي شريف ، حاييم وايزمان ودوره الساسي في اصدار تصريح وعد بلفور ،"جامعة كركوك للدراسات الإنسانية"(مجلة)، مج ١٥، العدد ١ ، ٢٠٢٠.

13- صباح كريم الفتلاوي، مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الالمانية في عام ١٩١٩،"مركز بابل للدراسات"،(مجلة)،العدد ٦، ٢٠٠٧.

14- عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة ، القاهرة ، ١٩٩٦.

15- علي محافظة ، المانيا والوحدة العربية ١٩٤٥ – ١٩٩٥ ، بيروت ، ٢٠٠٢.

16- كريم عجيل الزاملي ،دولة الرفاهية والراسمالية الشعبية :دراسة مقارنة بين سياسة كليمنت اتلي ومارغريت تاتشر،" المستنصرية للعلوم الإنسانية"،(مجلة) ، عدد خاص لمؤتمر كلية التربية التخصصي السابع والعشرين للعلوم الإنسانية والتربوية ،كلية الآداب ،الجامعة العراقية، 2024.

17- ماطي خليدة و بوخبزة علي،ألمانيا من الدمار إلى المعجزة ١٩٤٥- ١٩٩٠،رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة محمد بوضياف المسلية،الجزائر،2017.

18- محمد أحمد زيدان خلف ، إعادة توحيد ألمانيا وانعكاساتها الداخلية ١٩٨٩-١٩٩٤ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، كلية ابن رشد للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠.

19- محمد جليل مطير الخفاجي وعدنان خيري مزيعل الزبيري ، جميس بيرنز ودوره في السياسة الخارجية الامريكية15 كانون الثاني 1954- 3 تموز 1954 ،"دراسات تربوية"،(مجلة) ، مج 12، العدد 46، 2019.

20- محمد محمد صالح وآخرون،الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤- ١٩٤٥،بغداد.

21- نجلاء عدنان حسين، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1965 ،"كلية التربية الاساسية"،(مجلة) ، مج 29 ، العدد 121 ، 2023.

22- نعيم كريم الشويلي و حنان عباس السعدي ، موقف الولايات المتحدة من القضية البولندية في مؤتمر يالطا ١٩٤٥، " آداب ذي قار"،(مجلة) ، مج٢، العدد ٧ ، ٢٠١٢.

ب- المصادر المعربة :

1- ألان ميلوارد، إعادة بناء أوروبا الغربية 1945–1951، مج 1، ج 2، لندن، 1984.

2- بول كينيدي، نهوض وسقوط القوى العظمى: التحول الاقتصادي والصراع العسكري من 1500 إلى 2000، ترجمة: طلعت الشايب ،مج 2، ج2، بيروت، 2019.

3- توني جودت، ما بعد الحرب: تاريخ أوروبا منذ 1945، مج 1،ج1، لندن، 2005.

4- جورج ف. كينان، السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: عبد الحميد يونس، ط2، القاهرة، 1983.

5- جوردون أ. كريغ، السياسة الألمانية من بسمارك إلى هتلر، ترجمة: مجيد خدوري، مج2 ، ج3، ط2، بيروت، 1981.

6- ----------، ألمانيا 1866–1945: السياسة والدبلوماسية، ترجمة:مجيد خدوري، بيروت، 1981.

7- جون غاديس، الحرب الباردة: تاريخ جديد، مج 1، ج 1، نيويورك، 2005.

8- جيرارد شتاين، إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب: دراسة في مشروع مارشال، ترجمة: عبد الكريم محفوظ، بيروت، 1990.
9- جيمس فورد، إعادة بناء أوروبا :الاقتصاد والسياسة بعد الحرب العالمية الثانية ،مج 1،ج 1،نيويورك، 1987.
10- ديفيد رينولدز،الحرب الباردة: التاريخ المصور،ترجمة :حسام الدين خضرة،ج1،بيروت، 2018.
11- ريتشارد أوفري،أوروبا في القرن العشرين،ترجمة:حسين عمر،مج3،ج3،القاهرة ، 2011.
12- ريتشارد بيسل، ألمانيا بعد الحرب 1945–1949، مج 1، ج 1، أكسفورد، 1990.
13- غلادس سوان، الحرب وإعادة الإعمار في أوروبا الشرقية، مج 2، ج 1 ، لندن، 1992.
14- فرانكلين دي. روزفلت، مذكرات الحرب ومؤتمر يالطا، تحرير: إدوارد ستتنيوس، ترجمة: سمير عبده، مج2، ج1، القاهرة، 1968.
15- لورانس بريزنهام، أوروبا بعد النازية، مج 2، ج 1، لندن، 1996.
16- مارتن كونواي، أوروبا المنهارة: إعادة بناء القارة بعد 1945، مج 1، ج 1، كامبريدج، 2011.
17- مارك مازور، القارة السوداء: تاريخ أوروبا في القرن العشرين، ترجمة: زينة إدريس، مج1، ج1، ط3، بيروت، 2017.
18- -------، ---------، مج 2،ج 1، لندن، 1998.
19- -------، القرن الأوروبي :أوروبا من عام 1914إلى يومنا هذا، ترجمة: مصطفى فهمي،مج2،ج2، القاهرة ،2017.
20- مايكل بيرينبوم، اتفاقية لوكسمبورغ: التعويض الألماني لإسرائيل واليهود بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة يوسف الشويري، بيروت، 1995.
21- مايكل هوارد، أوروبا في الحرب 1939–1945، مج1، ج 2، أكسفورد، 1979.
22- نورمان ديفيس، أوروبا في الحرب الباردة: من يالطا إلى مارشال، ترجمة عبد الكريم محفوظ، مج1، بيروت ، 1990،.
23- هاري ترومان،سنوات القرار 1945–1953،ترجمة:محمد حسنين هيكل،القاهرة، 1965.
24- هنري كيسنجر، الدبلوماسية، ترجمة: أحمد محمود، مج2، ج2،ط4،القاهرة ، 2005.
25- هنري مورغنثاو الابن،ألمانيا هي مشكلتنا،ترجمة: محمد توفيق البجيرمي،القاهرة، 1947.
26- هيو توماس، العالم في حربين: السياسة والاقتصاد في القرن العشرين، ترجمة: عبد العزيز عبد الحق، مج3، القاهرة، 1982،
27- وليام شيرر، صعود وسقوط الرايخ الثالث، ترجمة: فؤاد صالح عمر،مج3،ج2،ط3، بيروت، 1987.
28- -------، ---------- ،ترجمة :عبد العزيز توفيق جاويد، مج4، ج4، ط2 ، بيروت2006.
29- ويليام كلايتون،خلفيات مشروع مارشال، "الشؤون الخارجية الأمريكية" ،(مجلة)،العدد 25،نيويورك، 1948.

ثانيا : المصادر الانكليزية :

1- Adam Watson, The Evolution of International Society: A Comparative Historical Analysis. , London, 1992

2- Bloxham Donald. The Final Solution: A Genocide, Oxford, 2009.
3- Eichengreen B. ,The Reparations Problem: A Historical Perspective. NBER Working Paper No. 2767, 1990
4- Gaddis John Lewis, The Cold War: A New History, New York, 2005.
5- Georgios karkam pasis , what Happened to the German war Reparations after the end of well, Master of European studies, centre for European studies , Bilge , 2015.
6- Gimbel, J. ,The Origins of the Marshall Plan, Stanford, 1982
7- Hitchcock William I., The Struggle for Europe: The Turbulent History of a Divided Continent, 1945–2002, New York, 2003.
8- Hogan Michael J., The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947–1952, Cambridge, 1987.
9- Houghton Mifflin, Churchill Winston S- The Second World War Triumph and Tragedy, Vol6:, Boston, 1953.
10- MacDonogh Giles, After the Reich: The Brutal History of the Allied Occupation, New York, 2007.
11- Maulucci Jr.,Thomas W.,Adenauer's Foreign Office:West German Diplomacy in the Shadow of the Third Reich, DeKalb,2012.
12- National Security Council Report, NSC 68: United States Objectives and Programs for National Security, Washington D.C., April 14, 1950, p. .12
13- Reynolds, D. , The Origins of the Cold War in Europe: International Perspectives, New Haven, 1994
14- Roberts Geoffrey Stalin's ,Wars: From World War to Cold War1939–1953, New Haven,1992
15- Schlesinger Stephen C,Act of Creation:The Founding of the United Nations,Boulder,2003.
16- Taylor Frederick, Exorcising Hitler: The Occupation and Denazification of Germany, New York, 2011.
17- The charter and judgment of the nurnberg tribunal, hihistory and analysis, (Memorandum submitted by the Secretary-General), International Law Commission, New York,1949
18- The National Archives UK, Potsdam Protocols, FO 371/50872,
19- --------,FO 371/56882,Allied Reparations Committee Reports,1946–1948
20- U.S.Department of State,Memorandum to President Truman on German Economic Reconstruction, December 12,1947,Document No. 12/862.50–1247, Washington D.C., National Archives.
21- United Nations Economic and Social Council. Reports on the Economic Consequences of the Second World War. United Nations, New York, 1948.

22- United Nations. Official Records of the General Assembly, 1946–1950. United Nations, New York, 1951.

23- United States Department of State, Foreign Relations of the United States: The Conferences at Cairo and Tehran, 1943, Washington, 1961.

24- -------- (FRUS),1945,Volume III, Washington D.C., Government Printing Office, 1967, p. .754

The Issue of German Reparations and the American Position 1943-1960

Assist Lect. Huda Riyadh Abd Al Hamza Al-Khuzai

College of Applied Medical Sciences

Al-Muthanna University

Gmail huda.riyadh@mu.edu.iq

Keywords: German reparations, Moscow Commission, American policy.

Summary:

This research examines the United States' position on the issue of German reparations for World War II during the period 1943 - 1960, a period that witnessed fundamental shifts in international politics with the end of World War II and the beginning of the Cold War. The research focuses on three main axes: The first axis focuses on the negotiations that took place between the Allies regarding determining the size and mechanism of reparations during the major conferences (Yalta and Potsdam), and the resulting disagreements between the United States and the Soviet Union. The second axis includes the demands of countries affected by the war and Jewish organizations that demanded compensation for the victims of the Holocaust and the economic devastation and human losses incurred as a result of the war. The third axis examines the American position, which was characterized by a gradual approach toward economic punishment. Towards a policy of reconstruction in line with the shift in the American vision toward rebuilding Europe and integrating West Germany into the Western order, the study concludes that the American position on reparations was not static, but rather was influenced by political, economic, and strategic considerations, and by the shift from a logic of revenge to a logic of containment and countering Soviet influence in Europe.